الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٢**

الاثنين، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد خوسيه لويس كانسيلا . . . . . (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

بيانات استهلالية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا لبرنامج عمل اللجنة الأولى وجدولها الزمني، ستبدأ اللجنة صباح هذا اليوم مناقشتها العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح وبنود الأمن الدولي ذات الصلة، أي البنود ٨٦ إلى ١٠٣. وقبل أن نبدأ عملنا، أود أولا أن أدلي ببيان موجز بصفتي رئيس اللجنة.

كما قلت عندما قبلت رئاسة اللجنة الأولى، إن الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة واللجنة الأولى تُعقدان في سياق بناء ومشجع بدرجة أكبر بكثير من الدورات السابقة. ففي الشهور الأخيرة، تمكنا من أن نلاحظ بسرور بالغ سلسلة من المبادرات. وتعنى هذه المبادرات بإخلاء العالم من الأسلحة النووية وتطرح طائفة من النُهُج والحلول السياسية من أجل تحقيق هذا الهدف. ولقد شهدنا خلال الأيام الأخيرة جلسة مجلس الأمن التي عقدت على مستوى القمة. ولا شك في أن هذه الجلسة ستكون معلما هاما على صعيد نزع السلاح وعدم الانتشار. ونلاحظ التقدم في المفاوضات بين القوى النووية ونرحب به. وسنحضر في العام المقبل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

بعد سنوات طويلة من الجمود، لدينا انطباع بأن الحركة بدأت تدب أخيرا في دوائر عدم الانتشار ونزع السلاح. ويشكل هذا تحديا كبيرا لنا جميعا بدون استثناء. وينبغي ألا نفشل في اغتنام هذه الفرصة. وينبغي لنا أن نغتنمها وأن نبذل كل ما في وسعنا لكفالة أن تساعدنا هذه الحقبة الجديدة التي نشهدها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار على التوصل إلى توافق الآراء الذي نحتاج إليه بغية المضي قدما نحو عالم أفضل، عالم أكثر أمنا بصورة دائمة لنا جميعا بدون استثناء.

ينتظر أن تعتمد اللجنة الأولى قرابة ٥٠ مشروع قرار. وبقدر استطاعتي وبدعم جميع الدول الأعضاء طبعا، سأسعى جاهدا إلى ضمان أن تسهم اللجنة في الحفاظ على المناخ الإيجابي الذي أشرت إليه للتو والذي جرى التثبت منه خلال الشهور القليلة الماضية. وسأعمل أيضا لضمان أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

تكون هذه اللجنة مكانا حقيقيا للتوصل إلى تفاهمات جديدة. وسنحاول زيادة عدد مشاريع القرارات المعتمدة بتوافق الآراء لأن ذلك سيكون مؤشرا على أن هذه الحركة صوب تعزيز تعددية الأطراف يجري التعبير عنها كما ينبغي في مشاريع قرارات اللجنة الأولى.

وعلى الرغم من هذا، ينبغي لي ألا أتجاهل الإقرار بالخلافات الكبيرة الموجودة في النهج المتبع بشأن المواضيع قيد المناقشة في اللجنة الأولى. ولقد بحثت وسأظل أبحث عن النقاط المشتركة التي ستتيح لنا التوصل إلى توافق الآراء الذي نحتاج إليه بغية اغتنام الفرصة المتاحة لنا الآن، والتي تمثل تحديا تاريخيا لنا جميعا. وأنا أقدر بشدة الدعم الذي قدمه لي الأعضاء بالفعل والذي سيستمرون، في تقديمه لي في عملي بالتأكيد.

يسعدني الآن أن أرحب بالسيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، وأن أدعوه إلى الإدلاء ببيان.

السيد دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أحييكم، سيدي، بصفتكم رئيس اللجنة الأولى.

(تكلم بالإنكليزية)

أرحب بهذه الفرصة لمخاطبة اللجنة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لأعضاء المكتب الموقرين وأن أؤكد لهم ولكم، سيدي الرئيس، تعاون مكتب شؤون نزع السلاح الكامل طوال عمل اللجنة.

قد يدخل هذا العام التاريخ باعتباره واحدا من أكثر الأعوام أهمية في تاريخ جهود نزع السلاح في الأمم المتحدة والعام لم ينته بالتأكيد بعد. وربما يذكر بعض الأعضاء أن هذه هي الذكرى السنوية الخمسون لقرار الجمعية العامة ١٣٧٨ (د-١٤) الذي حدد ”نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة“ باعتباره هدفا أساسيا للأمم المتحدة.

وقد اعتمدت الجمعية العامة هذا الهدف، في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح التي عقدت في عام ١٩٧٨، باعتباره الهدف النهائي للأمم المتحدة في هذا المجال. وبما أن مفهوم نزع السلاح العام والكامل يجمع بين أهداف إزالة الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، والهدف المتوازي المتمثل في تنظيم الأسلحة التقليدية، فإن افتتاح هذه الدورة الخاصة للجنة الأولى يشكل مناسبة مؤاتية للتفكير فيما تحقق من إنجازات وما يتعين تحقيقه في هذه المجالات.

وأود أن أذكّر ببعض المستجدات التي وقعت في مجال الأسلحة النووية وحده منذ افتتاح دورة اللجنة الأولى للعام الماضي. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أطلق الأمين العام اقتراحه المؤلف من خمس نقاط والمتعلق بنزع السلاح النووي، الذي ما انفك يروج له في خطاباته وتعليقاته في جميع أرجاء العالم. وتم هذا العام بدء نفاذ معاهدتين لإنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في وسط آسيا وأفريقيا. وفي نيسان/أبريل، أصدر الرئيسان ميدفيديف وأوباما بيانا مشتركا يعلنان فيه عن قرارهما مواصلة تخفيف أسلحتهما الهجومية الاستراتيجية، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبعد ذلك بثلاثة أشهر، وقع الرئيسان على تفاهم مشترك حدد عناصر اتفاق جديد ملزم قانونا ليحل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، من المقرر أن يبرم في موعد مبكر.

وفي أيار/مايو، انتهت بشكل إيجابي الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، لكنها لم تتوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات الموضوعية المزمع تقديمها إلى المؤتمر الاستعراضي. وفي ٢٥ أيار/مايو، قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتجربة نووية تمت إدانتها بأشد العبارات من لدن مجلس الأمن. وفي ٢٩ أيار/مايو، خرج مؤتمر نزع

السلاح أخيرا من حالة جمود طويلة، واعتمد برنامج عمل لعام ٢٠٠٩، غير أنه لسوء الطالع لم يتمكن من تنفيذه، على الرغم من بذل الدول الأعضاء لجهود متفانية.

وفي أيلول/سبتمبر، قامت إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة ومكتب شؤون نزع السلاح وحكومة المكسيك على نحو مشترك بتنظيم مؤتمر كبير وناجح في مكسيكو سيتي للمنظمات غير الحكومية، لتناول المسائل المتعلقة بنزع السلاح. وقد افتتح الحدث الأمين العام، الذي شرح اقتراحه المؤلف من خمس نقاط المتعلق بنزع السلاح. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن قمته الأولى التي تناولت بالتحديد مسألة نزع السلاح النووي (انظر S/PV.6191)، بينما افتتح في اليوم ذاته ممثلو أكثر من ١٠٠ دولة مؤتمرا للنظر فيما يمكن اتخاذه من تدابير لتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفيما يتعلق بالانتشار والتهديدات الإرهابية الناجمة من أسلحة الدمار الشامل، فإن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) اختتمت للتو اجتماعا مفتوحا مجديا في إطار استعراضها الشامل لتنفيذ ذلك القرار. وفي غضون ذلك، أُطلقت مبادرات جديدة في المجتمع المدني على مدى السنة الماضية بغية إحراز التقدم بشأن أهداف نزع السلاح، وتتواصل الجهود الدبلوماسية لتحقيق التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن التي تتناول الشواغل المتعلقة بأنشطة إيران النووية.

ويوضح هذا الملخص الموجز النطاق الواسع للتحديات التي تواجهها جميع الدول في مجال نزع السلاح النووي تحديدا، فضلا عن زخم الأحداث المتواترة التي تتصل بهذه التحديات، وسجلا مختلطا من التقدم الحقيقي المحرز وبعض الانتكاسات الكبيرة. غير أنه ينبغي ألا ننسى أن الكثير من الإنجازات قد تحققت فعلا منذ أن أُدرج موضوع نزع السلاح العام والكامل لأول مرة في جدول أعمال الأمم المتحدة. فلدينا معاهدتان من المعاهدات المتعددة الأطراف تحظران الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وعدد الدول الأطراف فيهما لا يزال في تزايد. ولدينا الآن خمس معاهدات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأشكال جديدة من التعاون فيما بينها. وقد شهدنا قطع الخطوات الأولى على نحو مبكر في عملية طويلة لوضع القواعد المتعددة الأطراف المتعلقة بالقذائف، على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للاستفادة من عمل أفرقة الخبراء الحكوميين وقرارات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع. وشهدنا اتخاذ مبادرات أخرى لوضع قواعد قانونية جديدة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

كما شهدنا بذل جهود بطيئة لكنها مطردة لترسيخ وتعزيز سيادة القانون فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية. وتشمل هذه الجهود إبرام اتفاقيات لحظر الذخائر العنقودية والألغام الأرضية، والسعي إلى عقد معاهدة للاتجار بالأسلحة، واعتماد وتنفيذ برنامج عمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبذل جهود جديدة لتعزيز تقيّد جميع الدول بالحظر المفروض بموجب اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة. ونحتاج أيضا إلى بذل جهود إضافية لتحسين الشفافية في مجال التسلح، مثلما تجسّد ذلك في العام الماضي بتسجيل أدنى مستوى على الإطلاق للتقارير الوطنية التي تقدم إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. كما ينبغي أن نعزز استخدام الأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية.

وفيما يتعلق بهذا الموضوع الأوسع نطاقا المتعلق بالإنفاق العسكري، فإن الأنباء لا تدعو كثيرا إلى التشجيع. فآخر حولية لمعهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام تقدر أن النفقات العسكرية العالمية تجاوزت في العام الماضي ١,٤ تريليون دولار، مما يمثل زيادة حقيقية بنسبة ٤ في المائة مقارنة

مع السنة السابقة وزيادة منذرة بالخطر بمقدار ٤٥ في المائة منذ عام ١٩٩٩. وعلى مدى العقد الماضي، سجل معدل النمو هذا رقما ثنائيا في جميع المناطق تقريبا. ويشدد هذا الاتجاه المثير للانزعاج على أهمية توسيع نطاق النهُج الإقليمية للحد من ارتفاع معدل نمو الإنفاق العسكري، وأعلم أن ثلاثة من مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح – في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ – تبذل قصارى جهدها بمواردها المحدودة لمساعدة الحكومات والمجتمع المدني على تحقيق هذا الهدف، والعمل في الوقت ذاته أيضا على منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتقديم المساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني وإحراز تقدم بشأن الأهداف الأخرى المتعلقة بنزع السلاح.

وعلاوة على ذلك، استخلص معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام أن إنتاج الأسلحة على الصعيد العالمي ارتفع إلى مستوى ٣٤٧ بليون دولار في العام الماضي، وسُجل اتجاه مماثل نحو الارتفاع في عمليات نقل الأسلحة التقليدية الرئيسية على الصعيد الدولي. ولم تدع الدورتان الموضوعيتان للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بوضع معاهدة للاتجار بالأسلحة، لهذا العام، مجالاً للشك في أن هناك إقرارا على نطاق واسع بأن الاتجار بالأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي يطرح بعض المشاكل الرئيسية. ويشكل هذا الوعي أساسا لإحراز تقدم جديد في هذا المجال في الأشهر والسنوات المقبلة.

وشكلت تداعيات هذا الارتفاع في النفقات على الأسلحة نقطة تركيز المناقشة التي عقدها مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي (انظر S/PV.6017)، التي سلطت الضوء بشكل كبير على هدف المادة ٢٦ من الميثاق، أي صون السلم والأمن الدوليين ”بأقل تحويل لموارد العالم البشرية والاقتصادية إلى التسلح“. ويتزايد الإقرار في العالم بضرورة تخفيض النفقات العسكرية وتحسين تنظيم الاتجار بالأسلحة على الصعيد الدولي، وفقا لقواعد متفق عليها.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة، فإن الجهود الدولية لتناول هذه المسألة ركزت في البداية على المسألة الضيقة المتمثلة في الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، بينما توسع مؤخرا نطاق هذه الجهود لتشمل التأثير السلبي الذي يحدثه العنف المسلح على الأمن وحقوق الإنسان والتنمية، والإسهام الهام المتمثل في تحسين الأمن كأساس لتيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويكمن مصدر هام لمزيد من المعلومات بشأن جهود الأمم المتحدة للمضي قدما في إزالة أسلحة الدمار الشامل، مع الحد من الأسلحة التقليدية، في حولية الأمم المتحدة عن نزع السلاح. ويسرني أن أعلن أن الجزء الثاني من هذه الحولية قد صدر للتو، ويشمل وقائع مفصلة عن المداولات والإنجازات والانتكاسات في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ٢٠٠٨. والحولية متاحة الآن لجميع الوفود في نسخ مطبوعة وعلى شبكة الإنترنت. وسيجد الأعضاء كافة نسخا من هذه الحولية على مكاتبهم. ولا تشكل هذه الحولية سوى واحد من عدة منشورات لمكتب شؤون نزع السلاح، أثبتت جدواها في تعزيز مشاركة الجمهور على نطاق أوسع في إحراز التقدم بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح. ففي السنوات الأخيرة، أوجد المجتمع المدني مبادراته الذاتية المعنية بنزع السلاح، التي أعتقد أنها ساعدت على تعزيز الإرادة السياسية المطلوبة للدفع قدما بجدول أعمال نزع السلاح.

ولدى تقديم حكومة الاتحاد السوفياتي للقرار المتعلق بنزع السلاح العام والكامل في عام ١٩٥٩، قالت ”إن من واجب جميع الدول والأمم المتحدة أن تسعى على نحو عاجل إلى إيجاد سبيل جديد لحل مشكلة نزع السلاح، التي تمثل المشكلة العويصة لعصرنا“. ونظرا لأن هناك نحو ٢٣ ٠٠٠

قطعة من الأسلحة النووية التي يقال إنها لا تزال موجودة، وآلاف القذائف والقاذفات لإيصالها، وبما أن المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل لا تزال تقصر عن تحقيق انضمام جميع الدول إليها، وهناك جدول أعمال كبير ومتزايد بشأن تحديد الأسلحة التقليدية، فمن الصعب للغاية أن نجادل في أن مشكلة تحقيق أهداف نزع السلاح لا تزال تشكل اليوم المشكلة العويصة لعصرنا.

غير أن العالم قادر بالتأكيد على حل هذه المشكلة بالقيادة ذات الرؤية والإرادة السياسية والدعم القوي من المجتمع المدني. وأناشد كل وفد من الوفود إذ تبدأ اللجنة الأولى دورتها الرابعة والستين، المضي قدما بروح من حسن النية المتبادل مع إدراك مشترك لمصالحنا المشتركة.

يمكن أن يمثل قرار مجلس الأمن عقد مؤتمر قمة لمعالجة مسائل نزع السلاح نقطة تحول في تاريخ الأمم المتحدة في هذا المجال وحقبة جديدة تسلط الضوء على دور لا غنى عنه للأمم المتحدة في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. ولذلك فلنبن على الزخم الإيجابي الذي تولد هذا العام. ولنؤكد من جديد تصميمنا على الوفاء بالالتزامات السابقة. ولنبدأ العمل على تحقيق الهدف العظيم للميثاق وهو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب بالحد من وسائل خوض هذه الحروب وإزالتها. فلنستأنف معا هذه الرحلة العظيمة اليوم.

بنود جدول الأعمال ٨٦ إلى ١٠٣

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل البدء، أود أن أذكِّر الممثلين بما اتفقنا عليه من الاقتصار في كلماتهم على ١٠ دقائق على الأكثر للمتكلمين بصفتهم الوطنية و ١٥ دقيقة للمتكلمين بالنيابة عن عدة وفود. وفي ذلك السياق، أطلب إلى الوفود الانتباه إلى آلية التوقيت. ما يطلق عليه نظام علامات التنبيه الضوئية، الموجود على المنصة وهو يعمل على النحو التالي: يظهر الضوء الأخضر عندما يبدأ المتكلم إلقاء بيانه؛ ثم يظهر الضوء البرتقالي قبل انتهاء الدقائق الـ ١٥ أو الـ ١٠ بثلاثين ثانية، ويظهر الضوء الأحمر عند انقضاء مدة الدقائق الـ ١٥ أو الـ ١٠.

كما ذُكر في الاجتماع التنظيمي الذي عُقد في الأسبوع الماضي، أدعو الوفود التي لديها بيانات طويلة أن توفر الصيغة الكاملة للبيان بصورة خطية لنشره على شبكة اللجنة الأولى على الإنترنت وأن تدلي بصيغة مختصرة للبيان خلال المناقشة العامة. وأود أيضا تشجيع المتكلمين على التكلم بالسرعة المعقولة بما يسمح للمترجمين الشفويين ترجمة البيانات بطريقة مُثلى. كما أذكر الوفود بأن مسؤولين من إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة سيوفرون تغطية جلساتنا اليومية. والنشرات الصحفية عن اجتماعات اللجنة عادة ما تكون متاحة باللغتين الإنكليزية والفرنسية على الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة بعد ساعتين من جلسة كل يوم. ويمكن الحصول على نسخة مطبوعة من هذه القاعة في اليوم التالي.

السيد هيلغرين (السويد) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم المنصب الهام كرئيس لهذه اللجنة، وأن أتعهد لكم بالدعم الكامل من الاتحاد الأوروبي في مساعيكم. أنا أتكلم باسم عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحان للانضمام إلى الاتحاد: كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحها لعضوية الاتحاد: ألبانيا، والجبل الأسود وصربيا؛ فضلا عن البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة: ليختنشتاين؛ إضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

يرحب الاتحاد الأوروبي أيما ترحيب بالزخم المتجدد لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في العالم. إن عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، إلى جانب الثقة والشفافية والمعاملة بالمثل، جوانب حيوية للأمن الجماعي. وما زلنا نشدد على ضرورة نزع السلاح العام وأذكر بالمبادرات الملموسة والواقعية لنزع السلاح التي أطلقها ٢٧ من رؤساء دولنا وحكوماتنا، وقدمناها إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٨ (انظر A/63/603). في الوقت نفسه، لا زلنا نواجه تحديات الانتشار الرئيسية. في هذه المرحلة الحاسمة، من الضروري أن يبذل المجتمع الدولي جهدا مشتركا لتعزيز نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار بما يصب في خدمة مصالحنا الأمنية المشتركة.

يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما راسخا بتعزيز النظام المتعدد الأطراف. يجب أن تكون المنظمات والنظم والمعاهدات الدولية في صميم جهودنا المشتركة لمواجهة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين وضمان الامتثال للالتزامات الدولية. إن تعزيز سلطة الأمم المتحدة ونظم المعاهدات الملزمة قانونا ينبغي أن يكون أولوية بالنسبة لجميع البلدان. ويؤدي مجلس الأمن دورا حاسما ينبغي تعزيزه في التصدي لحالات عدم الامتثال التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ويكتسي العمل الذي نقوم به في هذه اللجنة ومدى قدرتنا على التفاعل مع الهيئات الأخرى ذات الصلة بالأمم المتحدة أهمية قصوى. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الهام لمجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) الذي اتخذ في ٢٤ أيلول/سبتمبر خلال اجتماع القمة بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي (انظر S/PV.6191).

كما نرحب بالقرار الذي اتخذه أخيرا مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٩ والمتمثل في الاتفاق على برنامج عمل، باعتباره تطورا إيجابيا للغاية، بعد ١٢ عاما من الجمود. ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن تنفيذ برنامج العمل هذا لا يمكن أن يبدأ في عام ٢٠٠٩ لكننا نتوقع من جميع الدول الأعضاء في المؤتمر التوصل إلى توافق الآراء من جديد وإطلاق العمل الفني بدون مزيد من التأخير عندما يستأنف المؤتمر أعماله في دورته لعام ٢٠١٠.

يعرب الاتحاد الأوروبي عن بالغ قلقه حيال التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن العالمي والإقليمي التي يشكلها استمرار انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. إن خطر وقوع هذه الأسلحة في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول، ولا سيما الإرهابيين يزيد من شعورنا بالقلق. والاتحاد الأوروبي مصمم على مواصلة عمله لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل الذي يحتمل أن يكون أكبر تهديد لأمننا المشترك. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بالتصرف بحزم، مستخدما جميع الصكوك والسياسات المتاحة له لمنع برامج الانتشار وردعها ووقفها والقضاء عليها إذا أمكن. نحن مصممون على تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار وتحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدات المتعددة الأطراف في هذا المجال وضمان الامتثال الكامل لجميع التزاماتها. وتتوقف قدرة المجتمع الدولي على ضمان هذا الامتثال الكامل على قدرتنا على كشف الانتهاكات. وينبغي استخدام صكوك التحقق القائمة استخداما كاملا. وينبغي وضع آليات إضافية وتعزيزها حيثما تدعو الحاجة.

تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تقوم على ثلاث ركائز تعزز كل واحدة منها الأخرى وهي عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، إطارا فريدا ولا غنى عنه من أجل صون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وفي ضوء التحديات الراهنة في مجال الأمن الدولي، ولا سيما خطر انتشار الأسلحة النووية، فإن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن معاهدة عدم الانتشار أكثر أهمية من أي وقت مضى. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل بفعالية من أجل التوصل

إلى نتيجة ناجحة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

قدم الاتحاد الأوروبي في الدورة الثالثة للجنه التحضيرية للمؤتمر الاستعراض في أيار/مايو من هذا العام مجموعة من الاقتراحات التطلعية بشأن جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار لتكون جزءا من خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي. ونحن نسعى إلى تحقيق نتائج ذات مغزى للمؤتمر الاستعراضي من شأنها تعزيز لنظام الدولي لعدم الانتشار وتقوية التوافق الدولي الذي يشكل جوهر المعاهدة ووضع أهداف طموحة ولكن واقعية في كل ركيزة من ركائزه الثلاث في إطار اتخاذ نهج متوازن. يجب علينا اغتنام الفرصة التي يوفرها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ للمضي قدما نحو بناء عالم أكثر أمنا، عالم يمكن فيه تحقيق جميع الأهداف المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار، سواء كانت نزع السلاح أو عدم الانتشار أو الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ما فتئ عام ٢٠٠٩ يطرح تحديات رئيسية في مجال عدم الانتشار لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسنواصل العمل بعزم بغية التصدي لها. لقد أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تفجيرا نوويا تجريبيا آخر، ونحن أدنّاه بشدة. وندعو جميع الدول إلى أن تنفذ فورا قرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩). كما أننا نشعر بقلق بالغ حيال مواصلة إيران عدم الوفاء بالتزاماتها الدولية. يؤكد بناء منشأة سرية لتخصيب اليورانيوم في قم على أهمية أن تطمئن إيران المجتمع الدولي بالطبيعة السلمية حصرا لبرنامجها النووي. ونحث إيران على أن تتبع اجتماع جنيف الذي عقد في ١ تشرين الأول/أكتوبر باتخاذ تدابير ملموسة، بما في ذلك توفير شفافية كاملة بشأن مشروع قم. وفي هذا السياق، نشير إلى الاتفاق بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران الذي سيسمح بالوصول إلى منشأة التخصيب هذه. ونحث إيران على إعطاء فرصة لنجاح الدبلوماسية. وسيتوقف تطور علاقاتنا مع إيران على ذلك. ويشدد الاتحاد الأوروبي على الأهمية الأساسية للامتثال الكامل بدون تأخير لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وهناك أيضا فرص جديدة. إن الالتزام الذي قطعه الرئيسان ميدفيديف وأوباما، بالتفاوض، قبل نهاية هذا العام، على اتفاق متابعة لمعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية موضع ترحيب حار، شأنه شأن تجديد انخراطهما بشأن قضايا استراتيجية أخرى تتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ذات أهمية أساسية بالنسبة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. إن الالتزام السياسي المتجدد ولا سيما في بعض الدول المدرجة في المرفق الثاني بمتابعة التصديق، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتقدم المحرز مؤخرا في بناء نظامها للتحقق أعطى زخما جديدا لجهودنا الرامية إلى تحقيق دخول هذه المعاهدة الأساسية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أولوية واضحة على المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كوسيلة لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، منح قرار مؤتمر نزع السلاح بالاتفاق على برنامج عمل لعام ٢٠٠٩ (CD/1864)، الذي فوض، في جملة أمور، بإجراء مفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، شعاعا جديدا من الأمل.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أن عددا متزايدا من الدول يبدي اهتماما بتطوير برامج نووية مدنية تستهدف تلبية احتياجاتها الطويلة الأجل من الطاقة ولأغراض سلمية أخرى. ويبقى الاتحاد الأوروبي ملتزما بكفالة التطوير المسؤول

للاستخدام السلمي للطاقة النووية في ظل أفضل ظروف أمان وأمن وعدم انتشار، من قبل البلدان الراغبة في تطوير قدراتها في هذا المجال. ونشدد على الدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تطوير نهج متعددة الأطراف نحو دورة الوقود النووي ويثمن المبادرات الحالية في هذا الصدد. ونرحب أيضا بالبحوث في مجال التكنولوجيا المقاومة للانتشار. ويسهم الاتحاد الأوروبي إسهاما كبيرا في الجهود العالمية للأمن النووي ويرحب في ذلك الصدد بالالتزام الذي أعلنته الولايات المتحدة بالعمل بشكل مكثف باتجاه تأمين كل المواد الانشطارية المعرضة للخطر ونيتها استضافة قمة عالمية بشأن قضايا الأمن النووي في العام المقبل. والاتحاد الأوروبي مستعد للإسهام بفعالية من أجل نجاح هذه القمة.

إن تعزيز أمن ومقومات استمرار الأنشطة الفضائية والحيلولة دون أن يصبح الفضاء الخارجي مسرحا للنزاع أولويتان رئيسيتان بالنسبة للاتحاد الأوروبي. إن العدد المتزايد من أصحاب المصلحة والتطورات السريعة للأنشطة في الفضاء الخارجي موضع ترحيب، لكنها قد تشكل أيضا خطرا على أمن الأصول الفضائية. والحالة الراهنة تتطلب تعزيز التعاون الدولي في مجال الفضاء. وفي حين تم اقتراح التزامات أخرى متعددة الأطراف وملزمة قانونا، فإن تدابير بناء الثقة والشفافية بشكل طوعي وعملي ستتيح مشاركة سريعة نسبيا لأكبر عدد ممكن من البلدان وقد تحقق فوائد أمنية فعالة في الأجل القصير. وانطلاقا من هذه الروح، اقترح الاتحاد الأوروبي على المجتمع الدولي وضع مشروع مدونة قواعد سلوك لأنشطة الفضاء الخارجي.

إن انتشار القذائف التي يمكن أن تستخدم في إيصال أسلحة الدمار الشامل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا مدونة لاهاي لقواعد السلوك ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. كما يؤيد الاتحاد الأوروبي دراسة اتخاذ مزيد من الخطوات المتعددة الأطراف في مجال منع تهديد انتشار القذائف وتعزيز جهود نزع السلاح في مجال القذائف. وفي هذا السياق، اقترح الاتحاد الأوروبي في العام الماضي بدء مشاورات بشأن عقد معاهدة لحظر القذائف أرض – أرض القصيرة والمتوسطة المدى.

إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية هي حجر الزاوية في الجهود الدولية الرامية إلى المنع التام لتطوير العوامل البيولوجية واستخدامها كأسلحة. ويشجع الاتحاد الأوروبي بفعالية إضفاء الطابع العالمي على تلك المعاهدة والامتثال الكامل لها. كما نبقى ملتزمين بوضع تدابير للتحقق من الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية. وسيوفر المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في عام ٢٠١١ فرصة مهمة لزيادة تعزيز تنفيذ تلك المعاهدة.

ولاتفاقية الأسلحة الكيميائية دور أساسي في التصدي لتهديد الأسلحة الكيميائية. إن الاتفاقية فريدة بين معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار لأنها تحظر بشكل كامل وبطريقة يمكن التحقق منها مجموعة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. ويواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز عالمية الاتفاقية وتنفيذها الكامل ويؤيد عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا الصدد.

ويواصل الاتحاد الأوروبي دعم عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) للوفاء بولايتها المتجددة، بالإضافة إلى مبادرات مثل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. كما يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على التزامه بوضع نظم قوية ومنسقة على المستويين الوطني والدولي لمراقبة الصادرات.

وإدراكا للآثار الضارة والمزعزعة للاستقرار للنقل غير المنظم للأسلحة التقليدية وتحويلها إلى الأسواق غير المشروعة، والتبعات الإنسانية المترتبة على الألغام والذخائر

العنقودية، فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما قويا بتحسين الاستجابات الدولية والإقليمية لهذه التهديدات. ويدعم الاتحاد الأوروبي بقوة مفهوم عقد معاهدة دولية للاتجار بالأسلحة ويشارك بفعالية في العملية المفضية على إبرامها ويعززها. ويرى الاتحاد الأوروبي أن المفاوضات بشأن هذه المعاهدة ينبغي أن تبدأ في أقرب وقت ممكن.

كما أن الاتحاد الأوروبي مانح رئيسي لإجراءات مكافحة الألغام وهو يؤيد ويعزز اتفاقية أوتاوا المعنية بالألغام المضادة للأفراد وعالميتها. وسيسهم الاتحاد الأوروبي بفعالية من أجل نجاح المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في قرطاجنه، كولومبيا، في وقت لاحق هذا العام. ويبقى الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما ثابتا بصون وتطوير الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة التي تشكل جزءا أساسيا من القانون الإنساني الدولي. إن اتفاقية الذخائر العنقودية تمثل خطوة مهمة إلى الأمام في الاستجابة للمشاكل الإنسانية الناجمة عن هذا النوع من الذخائر، الذي يشكل مصدر قلق رئيسيا لكل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. إن اعتماد برتوكول مجد بشأن هذا النوع من الذخائر في إطار الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة تنضم إليه كل القوى العسكرية الكبرى يمكن أن يكون مساهمة مهمة أخرى.

إن الاتحاد الأوروبي يدعم دعما كاملا برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويواصل الاتحاد الأوروبي مكافحة التهديدات التي تشكلها الأنشطة المتعلقة بالانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتبقى الشفافية في ميدان الأسلحة التقليدية، بما في ذلك من خلال سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، عنصرا أساسيا لمكافحة الانتشار غير الخاضع للمراقبة لهذه الأسلحة ولتعزيز بيئة من الثقة والأمن. ويمكن أيضا تعزيز مثل هذه البيئة بزيادة الشفافية في النفقات العسكرية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية المشاركة الواسعة في كلا هذين الصكين.

هذه ليست سوى بعض أولويات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالنطاق الواسع للقضايا المعروضة على هذه اللجنة. وسنبلور موقف الاتحاد الأوروبي بشأن هذه الموضوعات وموضوعات أخرى بتفصيل أوفى في بياناتنا أثناء المناقشات حول مجموعات بنود جدول الأعمال.

السيد نتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرِّفني جداً أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز. وفي البداية، أقدّم لكم، سيدي، تهانئ مجموعتنا على تولّيكم رئاسة اللجنة الأولى. ونحن واثقون من أن اللجنة، في ظل قيادتكم المقتدرة، وبجهود مكتبها – الذي نهنئ أعضاءه على انتخابهم أيضاً – ستكون قادرة على تحقيق نتائج إيجابية. وحركة عدم الانحياز تؤكد لكم ولمكتبكم دعمها وتعاونها الكاملَين في إدارتكم للمهام الدقيقة جداً التي أمام اللجنة.

ونؤكد أنّ التعددية والحلول المتَّفَق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف، عملاً بميثاق الأمم المتحدة، توفّر الأسلوب المستدام الوحيد لمعالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. كما نؤكد موقف الحركة المبدئي بشأن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية لأية دولة. ومع أنه كانت هناك بعض الإشارات والتطورات الإيجابية، لا يزال العالم يواجه تحديات لم يتم حلّها. لذا، تدعو الحركة إلى جهود متجددة لحلّ المأزق الراهن في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشاره بجميع جوانبه.

إن حركة عدم الانحياز تؤكد مجدداً مواقفها المبدئية بشأن نزع السلاح النووي، وتشدّد على أنه ينبغي للجهود الهادفة إلى عدم الانتشار أن توازي الجهود المزامنة الهادفة إلى نزع السلاح. وتؤكد مجموعتنا على ضرورة وفاء جميع

الدول منها بالتزاماتها وتعهداتها المتعلقة بمراقبة الأسلحة ونزع السلاح، ومنع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى بجميع جوانبها. كما تؤكد الحركة أن الهدف النهائي لجهود الدول في عملية نزع السلاح هو نزع سلاح عام وتامٌ في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة.

ونؤكد أن التقدُّم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بجميع جوانبه أساسي لتوطيد دعائم السلم والأمن الدوليين. ونطالب جميع الدول بأن تواصل المفاوضات المتعددة الأطراف وتكثّفها، وفقاً لتوافق الآراء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة، المخصصة لنزع السلاح (القرار S-10/2)، لتحقيق نزع السلاح النووي بمراقبة دولية فعالة، وتدعيم الأنظمة الدولية لنزع السلاح ومراقبة الأسلحة وعدم الانتشار. وكما ذُكِر في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز الذي انعقد في مصر، في ١٦ تموز/ يوليه ٢٠٠٩، تؤكد الحركة مواقفها المبدئية بشأن نزع السلاح النووي – الذي ما برح أولويتها العليا – وبشأن مسألة عدم الانتشار النووي ذات الصلة بجميع جوانبها.

وتؤكد مجموعتنا قلقها العميق إزاء عدم تحقيق التقدم الملموس من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في تنفيذ تعهّداتها الواضحة، وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكما جرى التأكيد مجدداً من خلال المقررات والقرارات التي اتخذها مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥، وبمقتضى الخطوات العملية الـ ١٣ التي اتُّفق عليها في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠، لتحقيق القضاء الكامل على ترساناتها النووية. وبموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن تلك الدول ملتزمة التزاماً واضحاً بنزع السلاح النووي. ونُعرب أيضاً عن قلقنا الشديد إزاء تحسين الأسلحة النووية وأنظمتها القائمة، وتطوير أسلحة نووية جديدة. وهذا ما يتنافى مع التأكيدات التي قدّمتها دول السلاح النووي لدى إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن حركة عدم الانحياز تنوّه ببدء نفاذ معاهدة موسكو عام ٢٠٠٢، بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وتعتبر المفاوضات الأخيرة بشأن خفض الأسلحة النووية لدى كلٍ منهما، والمزمع اختتامها بين الدولتين بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بمثابة إشارة إيجابية. لكنّ الحركة تؤكد أنه لا يمكن لعمليات خفض الانتشار والوضع التشغيلي أن تحل محل عمليات الخفض التي لا رجعة عنها في الأسلحة النووية والقضاء الكامل عليها. ومن المقرر أن تنتهي صلاحية معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بنهاية عام ٢٠٠٩، ونحث الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على اختتام مفاوضاتهما بشأن هذه المسألة بصورة ملحّة، بغية تحقيق المزيد من الخفض الشديد لأسلحتهما النووية. وحركة عدم الانحياز تطالبهما بتطبيق مبادئ الشفافية وعدم التراجع وإمكانية التحقق، لزيادة خفض ترساناتهما النووية، من حيث أنظمة الرؤوس الحربية ونقلها معاً.

ونحيط علماً بمؤتمر القمة المعني بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، الذي عقده مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ومجموعتنا ملتزمة بتحقيق الهدف المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية في أقرب وقت. فقد كانت حركة عدم الانحياز ثابتة دائماً في تعزيز هذا الهدف، الذي ينبغي تحقيقه بالتزام متوازن بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وقد أبلغت الحركة مجلس الأمن بمواقفها في هذا الصدد.

وتؤكد حركة عدم الانحياز أن القضاء الكامل على الأسلحة النووية هو الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. لذا، فإنه، ريثما يتم القضاء الكامل على تلك الأسلحة، ينبغي مواصلة الجهود

لإبرام صكٍّ عالمي وغير مشروط وملزم قانونياً، بشأن التطمينات الأمنية للدول غير النووية، مسألة ذات أولوية. ونكرر دعوتنا أيضاً إلى عقد مؤتمر دولي في أقرب وقت ممكن، لتحديد سبل ووسائل القضاء على المخاطر النووية بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج مرحلي للقضاء الكامل على الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً الحاجة إلى احترام الحق غير القابل للتصرف، في المشاركة في بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها لأغراض سلمية بدون تمييز. وتلاحظ مجموعتنا بقلق استمرار القيود غير الضرورية على تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا إلى البلدان النامية لأغراض سلمية. ونشدّد على مسؤولية البلدان المتقدمة النمو عن دعم المتطلبات القانونية من الطاقة النووية للبلدان النامية. وتعرب الحركة عن ثقتها الكاملة بحياد الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكفاءتها المهنية في القيام بعملها وفقاً لنظامها الأساسي، وهي ترفض بشدة محاولات أية دولة لتسييس عمل تلك الوكالة، بما في ذلك برنامج تعاونها التقني، في انتهاك النظام الأساسي لتلك الوكالة.

ولا تزال الحركة تعتبر أن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، تنص على إنشائها معاهدات تلاتيلوكو، وراروتونغا، وبانكوك، وبيلينداba، وآسيا الوسطى، وخلوّ منغوليا من السلاح النووي، خطوات إيجابية وتدابير هامة لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ونرحب ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩، فضلاً عن بدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، أو معاهدة بيلينداba، في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ومجموعتنا ترحب بالجهود الهادفة إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أرجاء العالم، يتمّ التوصل إليها بحرّية بين الدول المعنية في المنطقة. وندعو إلى التعاون والتشاور الواسع بغية تحقيق اتفاقات في هذا الصدد. وتنوّه المجموعة بعقد الاجتماع الثاني للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، المزمع عقده في نيويورك قُبيل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠، وتدعو جميع الدول الأعضاء المعنية إلى دعم عقد ذلك المؤتمر.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً دعمها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، عملاً بقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) وبالفقرة ١٤ من قرار المجلس ٦٨٧ (١٩٩١)، وبقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اتُّخذت بتوافق الآراء. وريثما يتم إنشاء تلك المنطقة، تطالب حركة عدم الانحياز بانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار النووي بدون إبطاء، ووضع جميع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية فوراً. وننوّه باتخاذ القرارين GC (53)/RES/16، بشأن ''تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط''، و GC (53)/ RES/17، بشأن ''القدرات النووية الإسرائيلية''، في المؤتمر العام الثالث والخمسين للوكالة، ونحث استمرار النظر في هذه المسألة بانتظار تنفيذ كلا القرارين.

وحركة عدم الانحياز تعتبر اللجنة الأولى هيئة فرعية للجمعية العامة ذات دور محوري وأساسي في التعامل مع القضايا الهامة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وتزداد أهمية دور اللجنة نظرا للحالة الصعبة والمعقدة في الميدان. ونشدد على دور مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح وننوه باعتماد المؤتمر لبرنامج عمل دورته لعام ٢٠٠٩ في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ بعد سنوات من الجمود. وفي هذا الصدد، تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا على أهمية نزع السلاح النووي باعتباره أولوية قصوى وتدعو المؤتمر إلى إنشاء لجنة مخصصة للتعامل مع هذه القضية على وجه السرعة. ويجدر هنا إبراز أهمية الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية

بالإجماع بشأن وجود التزام بأن نواصل، بحسن نية، مفاوضات نزع السلاح النووي بجميع جوانبه والوصول بها إلى نتيجة في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

تعيد حركة عدم الانحياز التأكيد على أهمية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة صلاحيتها باعتبارها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة داخل آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة. ونواصل دعمنا الكامل لعمل الهيئة ونعرب عن أسفنا لعدم قدرتها على التوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات بخصوص بندين من بنود جدول أعمالها خلال الدورات الموضوعية لدورتها التي استمرت ثلاث سنوات وانتهت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بسبب عدم توفر الإرادة السياسية لدول معينة حائزة للأسلحة النووية وافتقار مواقفها إلى المرونة على الرغم من الدور البناء الذي اضطلعت به الحركة والاقتراحات الملموسة التي قدمتها خلال المداولات، وخاصة في الفريق العامل المعني بالتوصيات لتحقيق هدف نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وتشدد حركة عدم الانحياز على أهمية أن تواصل الجمعية العامة نظرها الفعلي في هذه المسألة بغية التوصل إلى توافق الآراء على أهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح وإنشاء لجنة تحضيرية لها، بما في ذلك معاودة انعقاد الفريق العامل المفتوح باب العضوية النظر في الأهداف وجدول الأعمال، بما في ذلك احتمال إنشاء اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية. وسنطلب، في وقت مناسب، عقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

وتأمل الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن يُستخدم العمل المنجز في الدورات الأولى والثانية والثالثة للجنة التحضيرية بوصفه الأساس للمؤتمر الاستعراضي. ويتعين على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تكثف جهودها نحو كفالة إنجاح المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة الذي يعقد في عام ٢٠١٠. وتؤكد دول الحركة الأطراف في المعاهدة على أهمية إنشاء هيئات فرعية للجان الرئيسية ذات الصلة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بغية التداول حول اتخاذ الخطوات العملية لبذل جهود منهجية ومطردة نحو إزالة الأسلحة النووية، والنظر في تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها وتقديم اقتراحات بشأن تنفيذ القرار، والنظر في تقديم الضمانات الأمنية.

إن حركة عدم الانحياز تشدد على أهمية بلوغ الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ينبغي، في جملة أمور، أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي. ونؤكد مجددا على أنه لتحقيق أهداف المعاهدة بالكامل، فإن الالتزام المستمر لجميع الدول الموقعة على المعاهدة، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، سيكون أمرا أساسيا.

تشيد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بعملية الأعمال فيما بين الدورات على النحو المتفق عليه في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ٢٠٠٦. وندعو إلى عقد اتفاقية للأسلحة البيولوجية تكون فعالة وقابلة للتحقق منها ويتم تنفيذها بطريقة شاملة. والدول الأعضاء في الحركة الأطراف في الاتفاقية تؤكد مجددا على اقتناعها بأن العناصر الرئيسية لتنفيذ الاتفاقية بأكملها وبطريقة متوازنة وشاملة تتمثل في المشاركة مع أتم التبادلات الممكنة – بما في ذلك في اجتماع الخبراء بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية في آب/أغسطس ٢٠٠٩ والاجتماع السنوي بشأن الاتفاقية في كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٩ – إلى جانب تعزيز التعاون الدولي لتنفيذ المادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية على نحو فعال. وتعترف هذه الدول بالأهمية الخاصة لتعزيز الاتفاقية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف من أجل اعتماد بروتوكول ملزم قانونا والانضمام العالمي إلى الاتفاقية.

تشيد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بنتائج المؤتمر الاستعراضي الثاني للاتفاقية المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وتؤكد على دور اتفاقية الأسلحة الكيميائية بوصفها معاهدة لنزع السلاح. وتؤكد دول الحركة الأطراف في الاتفاقية مجددا على أهمية الالتزام بالموعد النهائي لتدمير هذه الأسلحة في عام ٢٠١٢ والمنصوص عليه في المعاهدة وتلاحظ بقلق أن إحدى الدول الأطراف الرئيسية الحائزة للأسلحة الكيميائية أشارت إلى أنها لن تلتزم بهذا الموعد. ونحث الدول الأطراف الحائزة لتلك الأسلحة بقوة على مواصلة اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتسريع عمليات التدمير التي تقوم بها ونشدد على ضرورة التعامل مع أي احتمال لعدم الالتزام بالموعد النهائي بطريقة تؤدي إلى تقويض الاتفاقية أو إلى إعادة صياغة أحكام الاتفاقية أو إعادة تفسيرها. ونؤكد مجددا أيضا على أهمية التعاون الدولي في مجال الأنشطة الكيميائية للأغراض غير المحظورة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وندعو إلى التنفيذ الكامل للاتفاقية في هذا الصدد.

تدعو حركة عدم الانحياز جميع الدول، التي يمكنها وضعها من ذلك، إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية والبشرية الضرورية في عمليات إزالة الألغام الأرضية وإعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للضحايا، وإلى كفالة الوصول الكامل للبلدان المتضررة إلى المعدات المادية والتكنولوجيا والموارد المالية اللازمة لإزالة الألغام. ودول الحركة الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام ستواصل النظر في تلك الأولويات في المؤتمر الاستعراضي الثاني المقبل المقرر عقده في كارتاخينا، كولومبيا، خلال الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

تعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها حيال مخلفات الحرب العالمية الثانية من المتفجرات، وخاصة في شكل الألغام الأرضية التي ما زالت تسبب أضرارا بشرية ومادية وتعوق خطط التنمية في بعض بلدان عدم الانحياز. ونناشد الدول المسؤولة بصفة رئيسية عن زرع هذه الألغام وترك المتفجرات خارج أراضيها خلال الحرب العالمية الثانية أن تتعاون مع البلدان المتضررة وتقديم الدعم لتلك البلدان في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، بما في ذلك تبادل المعلومات وتزويدها بالخرائط التي تبين مواقع الألغام والمتفجرات وتقديم المساعدة التقنية لإزالة الألغام وتحمل تكاليف إزالة الألغام والتعويض عن أي خسائر ناجمة عن الألغام المزروعة.

إن دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة والبروتوكولات الملحقة بالاتفاقية تشجع الدول على أن تصبح أطرافا في الاتفاقية وبروتوكولها الإضافي المتعلق بالمخلفات المتفجرة للحرب. وندرك الآثار الإنسانية السلبية الناجمة عن استخدام الذخائر العنقودية. وتشدد الحركة على موقفها القائم على المبدأ بشأن الدور المحوري للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونحيط علما بالنظر المستمر في مسألة الذخائر العنقودية في سياق اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة. وتحيط الحركة علما أيضا بأن باب التوقيع على اتفاقية الذخائر العنقودية قد فتح في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

ما زلنا نشعر بقلق عميق حيال نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصنعها وتداولها على نحو غير مشروع وتراكمها المفرط وانتشارها غير الخاضع للمراقبة في مناطق كثيرة في العالم. وتعتقد حركة عدم الانحياز أنه لا بد

من منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتهيئة الظروف الأمنية المؤاتية للتنمية. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا على أهمية تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي نرى أنه يشكل الإطار الرئيسي للتصدي لمسألة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. وتحيط مجموعتنا علما بالاجتماع الثالث الذي عقد في عام ٢٠٠٨ في إطار اجتماعات الدول التي تعقد مرة كل سنتين لتنفيذ البرنامج، والذي نظر في التنفيذ الوطني والإقليمي والعالمي لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب. ونشجع جميع الدول على طرح مبادرات وعلى حشد الموارد والخبرة اللازمة للمساعدة في تعزيز التنفيذ الكامل لبرنامج العمل.

وترى حركة عدم الانحياز أنه من الأهمية بمكان أن يفهم جميع أصحاب المصلحة المعنيين، إلى جانب الحكومات، بصورة جيدة، الطابع البالغ الأهمية للعلاقة بين نزع السلاح والتنمية والأمن. ولذلك، فإن الحركة ترحب باتخاذ الجمعية العامة بدون تصويت للقرار ٥٢/٦٣، المعنون ”الصلة بين نزع السلاح والتنمية“. ويساور الحركة بالغ القلق إزاء ازدياد النفقات العسكرية على الصعيد العالمي، التي كان من الممكن، بدلا من ذلك، إنفاق جزء أساسي منها، في تعزيز التنمية الدولية والقضاء على الفقر. ومن الجدير أن نذكر أنفسنا بمزايا مبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح.

وأخيرا، تود مجموعتنا أن تشجع مرة أخرى جميع الدول وتحثها على إبداء الإرادة السياسية الملموسة والمطلوبة للمضي قدما في تنفيذ جدول الأعمال الدولي المتعلق بنزع السلاح ومنع الانتشار. وستشارك الحركة، من جانبها، على نحو بناء في المداولات والمفاوضات، في جملة أمور، بتقديم ستة مشاريع قرارات تتعلق بتعددية الأطراف (A/C.1/64/L.13)، ومراعاة القواعد البيئية (A/C.1/64/L.12)، ونزع السلاح والتنمية، والمراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح (A/C.1/64/L.11)، وعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (A/C.1/64/L.9)، و تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة للسلام (A/C.1/64/L.8).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكر الممثلين باستصواب التقيد بالمدة الزمنية المحددة للبيانات، لتمكيننا من إنجاز عمل اللجنة على النحو الذي اتفقنا عليه واعتمدناه.

السيد ونا ماونغ لوين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يسرني ويشرفني أن آخذ الكلمة بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي، إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، سنغافورة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، وبلدي ميانمار.

بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بصادق تهنئتنا لكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع رئيسا للجنة الأولى. كما نعرب عن تقديرنا لأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم المستحق لتولي مناصبهم. ويمكنكم التعويل على كامل تعاون ودعم وفود رابطة أمم جنوب شرق آسيا لدى اضطلاعكم بواجبكم الهام.

إن رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ينظرون إلى الرابطة باعتبارها أسرة لأمم جنوب شرق آسيا، وهي تتطلع إلى الأمام، وتعيش في سلام مع العالم أجمع في بيئة تتسم بالعدالة والديمقراطية والوئام، وتتلاحم معا في إطار شراكة للتنمية الفعالة، وفي بوتقة منظومة من المجتمعات المتماسكة بحلول عام ٢٠١٥. والمادة ١ من ميثاق الرابطة بشأن المقاصد تنص، بصورة واضحة، من جملة أمور، على إبقاء جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. واسترشادا بهذه الرؤية

وبالميثاق، فإن الدول الأعضاء في الرابطة، جماعات وفرادى، لا تسهم في السلام والاستقرار في المنطقة فحسب، بل في المجتمع الدولي أيضا.

ولا يزال نزع السلاح النووي يمثل الأولوية القصوى في جدول أعمال الرابطة المتعلق بنزع السلاح. فخلال الاجتماع الثاني والأربعين لوزراء خارجية دول الرابطة، الذي عقد في فوكيت، تايلند، في تموز/يوليه من هذا العام، نوه الوزراء بالتطورات المشجعة بشأن نزع السلاح النووي التي حصلت في مختلف المحافل، ورحبوا على نحو خاص بالاتفاق المبدئي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على خفض ترسانتيهما النوويتين. كما أشاروا إلى التزام جمهورية الصين الشعبية بموقفها المتمثل في ألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، كان من المأمول أن تستأنف جميع البلدان المشاركة في مؤتمر نزع السلاح المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، على نحو ما تدعو إليه المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وستقدم ماليزيا مرة أخرى هذا العام مشروع قرار (A/C.1/64/L.51) يشدد أساسا على الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع ”بأن ثمة التزاما على جميع الدول بالسعي، بحسن نية، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة“ (انظر A/51/218، المرفق). ويدعو مشروع القرار، في جملة أمور، جميع الدول إلى الوفاء بذلك الالتزام بالشروع في مفاوضات متعددة الأطراف تفضي إلى الإبرام المبكر لاتفاقية بشأن الأسلحة النووية.

ومنذ عام ١٩٩٥، قدمت ميانمار مشروع قرار متعلق بنزع السلاح النووي واعتمد بتأييد واسع النطاق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتشارك جميع الدول الأعضاء في الرابطة، إلى جانب دول أخرى من خارج المنطقة، في تقديم مشروع القرار كل عام. وإذ ينوه مشروع قرار هذه السنة (A/C.1/64/L.48) بالجهود التي تبذلها حاليا الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية، فإنه يركز على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ويعكس التدابير والخطوات المؤقتة التي ينبغي أن تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية، ويحدد مختلف النهج المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي المؤدية إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد. ويؤكد مشروعا القرارين على ما توليه الدول الأعضاء في الرابطة من أولوية وأهمية لنزع السلاح النووي.

وترحب الرابطة بقرار الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية إجراء مفاوضات لإبرام اتفاق شامل جديد وملزم قانونا ليحل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وباتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

وتعتبر الرابطة تنفيذ الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصورة متوازنة مفتاح تحقيق أهداف المعاهدة. ولم يتوصل اجتماع اللجنة التحضيرية لعام ٢٠٠٩، الذي عقد في أيار/مايو، إلى اتفاق بشأن التوصيات التي ينبغي تقديمها للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. غير أن الشواغل المشروعة والتحذيرات الصادقة التي أعربت عنها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تم الاستماع إليها خلال العملية. وإذا أردنا الحفاظ على مصداقية المعاهدة ومواصلة تعزيز فعاليتها، ينبغي اتخاذ تدابير عملية لمعالجة هذه الشواغل والتحذيرات. وقد حددت الدول الأطراف في المعاهدة هذه التدابير واتفقت عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، في

شكل ١٣ خطوة عملية لبذل جهود منهجية مطردة لتحقيق نزع السلاح النووي.

وفي هذا السياق، تود الدول الأعضاء في الرابطة أن تسلط الضوء مرة أخرى على ضرورة التنفيذ التام والفعال لهذه الخطوات، وأن تحث جميع الدول الأعضاء على الاستفادة من البيئة السائدة المؤاتية لمضاعفة جهودها بغية اتخاذ مبادرات تتماشى مع تلك الخطوات. وفي نفس السياق، نحث جميع الأطراف المعنية على إبداء أقصى قدر من الإرادة السياسية وممارسة أكبر قدر من المرونة قبل وخلال المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، من أجل إيجاد خطوات ملموسة وعملية لتسريع وتيرة جهود نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، نحث الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على العمل بشكل وثيق مع السفير ليبران ن. كابكتولان، ممثل الفلبين، الرئيس المنتخب للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

ويشجعنا ازدياد عدد الدول التي تنضم إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وحتى الآن، وقع على المعاهدة ١٨١ بلدا وصادق عليها ١٥٠ بلدا. ولا بد من التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إذا أريد لها أن تشكل تدبيرا فعالا لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نناشد مجددا جميع الدول الأطراف، لا سيما الدول التي لا بد من مصادقتها على المعاهدة لبدء نفاذها، أن توقّع وتصادق عليها. ونعتقد اعتقادا راسخا بوجوب وقف تطوير جميع الأسلحة النووية، وبالتالي، نسعى إلى تحقيق انضمام جميع الدول إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفي المقام الأول، جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وسيشكل ذلك الأمر خطوة أولى ممتازة صوب بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

كما أكدت اللجنة المعنية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا – اتفاقية بانكوك – في اجتماعها المعقود في فوكيت بتايلند في تموز/يوليه ٢٠٠٩ على أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا ودعمها من الدول الحائزة للأسلحة النووية سعيا لبذل جهود عالمية من أجل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. في هذه الدورة للجمعية العامة، ستعرض تايلند، بوصفها رئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورئيس اللجنة المعنية بإنشاء المنطقة، وبالنيابة عن الدول الأعضاء في الرابطة، مشروع القرار التقليدي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (A/C.1/64/L.23). ونتطلع إلى الحصول على تأكيد جميع الدول الأعضاء لمشروع القرار.

يشجع مشروع القرار الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأطراف في معاهدة بانكوك على مواصلة العمل بصورة بناءة بغية ضمان الانضمام المبكر للدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بروتوكول المعاهدة. وتؤمن الرابطة إيمانا راسخا بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشئت بموجب معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا وسميبالاتنسك، وكذلك المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في منغوليا، تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي على الصعيد العالمي، في ذلك الصدد، تشجع الرابطة مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية على مضاعفة جهودها الرامية إلى الانضمام في وقت مبكر إلى بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة هما صكان أساسيان في مكافحة أسلحة الدمار الشامل. ويثلج صدر

الرابطة ملاحظة أن ١٨٨ دولة قد انضمت إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية مما يجعلها معاهدة عالمية تقريبا. ومن أجل جعل العالم مكانا أكثر أمانا، نحث باقي الدول على الانضمام إلى هذه المعاهدات في وقت مبكر. ونؤكد على أهمية اجتماع عام ٢٠١٢ وهو الموعد النهائي لتدمير الأسلحة الكيميائية.

إن الدول، باعتمادها برنامج عمل عام ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، اعترفت بأن المسؤولية الأساسية عن حل المشاكل المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه تقع على عاتق جميع الدول. وتعتبر الرابطة أن التعاون الدولي والمساعدة يؤديان دورا حيويا في التنفيذ الفعال لبرنامج العمل. وفي هذا الصدد، ندعو الدول والمنظمات القادرة على تعزيز التعاون ودعم بناء القدرات ولا سيما للدول النامية المتضررة من هذه المشاكل، إلى القيام بذلك.

نحيط علما بمؤتمر قمة كارتاخينا لعام ٢٠٠٩ لإعادة تأكيد التزام الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام بإنهاء المعاناة التي تسببها الألغام المضادة للأفراد وتحقيق عالم خال من الألغام.

تؤكد الرابطة من جديد على أهمية مؤتمر نزع السلاح بصفته المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد للمجتمع الدولي. ولاحظنا مع شعور بالارتياح أنه بعد سنوات من الركود في مؤتمر نزع السلاح استطاع اعتماد برنامج عمله لعام ٢٠٠٩ في ٢٩ أيار/مايو من هذا العام. ومع ذلك، من المؤسف أن المؤتمر لم يتمكن من اتخاذ الخطوة الإجرائية لبدء أعماله الجوهرية. نأمل أن يتخذ المؤتمر، بحكمة أعضائه، تلك الخطوة وأن يشرع على الفور في عمله الجوهري في بداية دورته لعام ٢٠١٠.

بعد بدء نفاذ ميثاق الرابطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اعتمدت الدول الأعضاء في الرابطة خطة الجماعة السياسية والأمنية لربطة أمم جنوب شرق آسيا هذا العام في الاجتماع الرابع عشر الذي عقدته الرابطة في تايلند. وتدعو خطة الجماعة السياسية والأمنية لرباطة أمم جنوب شرق آسيا إلى بناء مجتمع قائم على القيم والمعايير المشتركة ومنطقة متماسكة ومرنة يعمها السلام والاستقرار مع المسؤولية المشتركة عن تحقيق الأمن الشامل، ومنطقة دينامية ومنفتحة على الخارج في عالم يزداد تكاملا وترابطا. وسنسترشد بهذه الأهداف في علاقاتنا مع المجتمع الدولي.

السيد أوبيساكين (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن المجموعة الأفريقية أود أن أهنئكم سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في هذه الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. تود المجموعة الأفريقية أيضا أن تهنئ أعضاء المكتب الآخرين. ونعتقد أن ما تتمتعون به من خبرة دبلوماسية كبيرة تؤهلكم لإدارة جلساتنا المختلفة نحو خاتمة ناجحة. والمجموعة الأفريقية تؤكد لكم في هذا المقام على دعمها الثابت وتعاونها الراسخ في القيام بالمهام التي تنتظرنا.

تعرب المجموعة عن تأييدها لبيان حركة عدم الانحياز الذي أدلت به إندونيسيا في وقت سابق اليوم وتعيد تأكيد التزامها بمبدأ تعزيز السلام والاستقرار الدوليين على أساس مبدأ الأمن غير المنقوص لجميع الدول. وما زالت المجموعة متشبثة بالتزامها بتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

تود المجموعة أن تعرب عن إيمانها الراسخ بتحقيق أهداف ومبادئ وأغراض عدم انتشار الأسلحة النووية وفقا لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزامات

المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، ولا سيما القرار المتعلق بالشرق الأوسط، فضلا عن الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها التي اعتمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. أفريقيا تعتقد أيضا أن تعددية الأطراف والحلول المستمدة منها، وخاصة في نطاق الفعالية الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ستجعل بلوغ معظم أهدافنا إن لم يكن كلها. ونود أن نشجع جميع الدول الأعضاء على إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمتين لتعزيز التقدم المحرز في نزع السلاح ومنع الانتشار.

وما زالت المجموعة الأفريقية مقتنعة بأن الأسلحة النووية تمثل اليوم أكبر خطر على البشرية في الأرض. ولذلك من الحتمي أن يتفق المجتمع الدولي على أن يبدأ، بدون المزيد من التأخير، مفاوضات متعددة الأطراف تفضي إلى إبرام مبكر لاتفاقية تحظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها واختبارها ونشرها وتكديسها ونقلها والتهديد باستخدامها أو استخدامها وتزيلها تماما. وبغية بلوغ ذلك الهدف، تناشد المجموعة الأفريقية الدول الحائزة للأسلحة النووية إلزام أنفسها بوقف التحسين النوعي للرؤوس الحربية النووية ونظم إيصالها واستحداثها وإنتاجها وتكديسها. وريثما تتم الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة، ينبغي إبرام صك دولي ملزم قانونا تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطاره بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة. وتشدد المجموعة الأفريقية على أهمية كفالة عدم الرجعة في أي عملية لنزع السلاح النووي وشفافية هذه العملية وقابليتها للتحقق حتى تكون عملية ذات مغزى وفعالة. وتود المجموعة الأفريقية التشديد على ضرورة عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح لإعطاء معنى حقيقي لعملية نزع السلاح النووي.

وتؤكد المجموعة الأفريقية من جديد دعمها المستمر للتخلص التام من جميع التجارب النووية. وترحب المجموعة الأفريقية بالقرار الذي اتخذ بالإجماع في ٢٤ أيلول/سبتمبر والهادف إلى الإسراع في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها وإنقاذ البشرية من شبح الكارثة الذي صنعها الإنسان ويمكن تجنبها.

وتؤكد المجموعة الأفريقية على أهمية تعزيز الاتفاقات المتعددة الأطراف القائمة لتجديد الأسلحة ونزع السلاح من خلال ضمان الامتثال الكامل لهذه الاتفاقات والتنفيذ الفعال لها، بما في ذلك عالميتها. وتؤكد المجموعة من جديد اعتقادها القوي بضرورة تعزيز الآلية القائمة لنزع السلاح كوسيلة للنهوض بعملية نزع السلاح النووي. وتؤكد المجموعة أيضا اعتقادها القوي بضرورة تعزيز مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة الأفريقية باعتماد برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح (CD/1864) في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ وتطالب مؤتمر نزع السلاح بأن يبدأ بأسرع ما يمكن عمله الجوهري بشأن كل القضايا المدرجة في جدول أعماله.

وتأسف المجموعة الأفريقية لعدم حدوث أي تقدم جوهري في الدورة السابقة لهيئة نزع السلاح وتناشد كل الدول الأعضاء في إبداء المرونة والإرادة السياسية الكافية لتهيئة مناخ مؤات بما فيه الكفاية لبناء توافق في الآراء خلال الدورة المقبلة للمفاوضات.

وتود المجموعة الأفريقية أن تعلن رسميا مع شعور بالارتياح دخول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة أيضا باسم معاهدة بليندابا، حيز النفاذ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وتؤكد بذلك من جديد على دعمها لمفهوم إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية

المعترف بها دوليا والمنشأة على أساس الترتيبات التي يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية. ونعتبر أن هذا الإنجاز الهام في أفريقيا هو إسهام أفريقيا في تعزيز وتقوية السلم والأمن الإقليميين والدوليين لكل البشرية. ولذلك تدعو المجموعة الأفريقية الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم توقع و لم تصدق بعد على المرافق ذات الصلة لمعاهدة بليندابا أن تتفضل بعمل ذلك.

وتناشد المجموعة الأفريقية كل الدول اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع أي تخلص من النفايات النووية والكيماوية والمشعة من شأنه أن يمس بسيادة الدول. كما تدعو المجموعة إلى التنفيذ الفعال لمدونة قواعد ممارسات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالحركة الدولية للنفايات المشعة عبر الحدود، بوصفها وسيلة لتعزيز حماية كل الدول من إلقاء النفايات المشعة في أراضيها.

وتود المجموعة الأفريقية أن تعرب عن قلقها حيال النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصنيعها وتداولها. وفي هذا الصدد، تود المجموعة أن توضح أنه ينبغي أن تتابع بقوة النتيجة الإطارية للاجتماع الثالث في الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (انظر A/CONF.192/BMS/2008/3). كما تود أفريقيا أن تسترعي الانتباه إلى ضرورة زيادة التركيز على احتياجات البلدان النامية للتمكين المالي والفني بغية تمكينها من التصدي بدرجة كافية لخطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتود أفريقيا أن تؤكد على الحقوق غير القابلة للتصرف للبلدان النامية في المشاركة في بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية.

وفي حين نود أن نعرب عن التقدير للزخم المتجدد الذي منح حتى الآن لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في لومي، توغو، نرى أن المركز لا يزال يحتاج إلى الدعم المتواصل من الأمم المتحدة. وخلال هذه الدورة ستقدم المجموعة الأفريقية ثلاثة مشاريع قرارات بشأن المواضيع التالية: إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (A/C.1/64/L.33)؛ وحظر إلقاء النفايات المشعة (A/C.1/64/L.34)؛ ومركز الأمم المتحدة للسلام ونزع السلاح في أفريقيا (A/C.1/64/L.35). ولذلك تناشد أفريقيا كل الدول الأعضاء منح أقصى تأييد لمشاريع القرارات هذه.

وفي الختام، تناشد المجموعة الأفريقية كل الوفود إبداء المرونة الكافية وحسن النية السياسية اللازمة خلال هذه الدورة من مفاوضات اللجنة الأولى. وتود المجموعة الأفريقية، من جانبها أن تؤكد اللجنة مرة أخرى استعدادها التقليدي للمشاركة الكاملة والبنّاءة في كل المفاوضات.

السيد ماسيدو سواريس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول السبع الأعضاء في ائتلاف البرنامج الجديد، وهي مصر، أيرلندا، المكسيك، نيوزيلندا، السويد، جنوب أفريقيا وبلدي، البرازيل.

أود بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى وأن أؤكد لكم الدعم الكامل والمشاركة البناءة لائتلاف البرنامج الجديد فيما توجهون عملنا خلال الأسابيع المقبلة.

قبل فترة لا تزيد على ١١ عاما، تأسس ائتلاف البرنامج الجديد كاستجابة مباشرة لعدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي بعد مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥. واتفقت بلداننا على أن توحد صفوفها لإطلاق نداء من أجل نزع السلاح النووي. وفي نفس العام، اقترحنا مشروع قرار اتخذ بوصفه

القرار ٧٧/٥٣ ذال، المعنون ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة“.

والائتلاف مجموعة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ومستويات التنمية لدينا متفاوتة ونحن نقع في مناطق مختلفة من العالم لكننا نشاطر الهدف المشترك الرامي إلى جعل العالم خاليا من الأسلحة النووية. وتعزيزا لهدفنا المشترك لبناء عالم خال من الأسلحة النووية، فإن الائتلاف ملتزم التزاما كاملا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأركانها الثلاثة – نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر زاوية أساسي في إطار الأمن العالمي. ومن الجلي لنا أن المجتمع الدولي لا يستطيع تحقيق القضاء الكامل على الأسلحة النووية ولا ضمان عدم إنتاجها مطلقا مرة أخرى بغير تحقيق العالمية والتنفيذ الكامل لهذه المعاهدة من كل جوانبها. ويتصل هذا بنفس القدر بأحكام عدم الانتشار ونزع السلاح لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالمثل، وبغية الحفاظ على سلامة المعاهدة، على الدول الأطراف أن تحترم تعهداتها والتزاماتها الرسمية التي قطعتها خلال المؤتمرات الاستعراضية.

وكثيرا ما يقال، إنه يجب إيجاد توازن بين نزع السلاح النووي والتزامات عدم الانتشار المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرى ائتلاف البرنامج الجديد أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي مرتبطان ارتباطا وثيقا في عمليتين تعزز كل واحدة منهما الأخرى. ولذلك فإنهما تتطلبان إحراز تقدم مستمر لا رجعة فيه. وبالنسبة لائتلاف البرنامج الجديد، من البديهي أن الضمان المطلق الوحيد لعدم انتشار واستخدام الأسلحة النووية هو القضاء الكامل على تلك الأسلحة بشكل يمكن التحقق منه. وما دامت بعض الدول تعتبر أن حيازة الأسلحة النووية أمر أساسي لأمنها، فإن دولا أخرى قد تتطلع إلى حيازتها وسيبقي الخطر المتمثل في احتمال أن تقع في أيدي أطراف من غير الدول.

إن ائتلاف البرنامج الجديد لا يقبل أي تبرير للحصول على الأسلحة النووية أو امتلاكها إلى أجل غير مسمى، ولا يؤيد الفكرة القائلة إن تلك الأسلحة أو السعي إلى تطويرها، يسهم في السلم والأمن الدوليين.

من هذا المنطلق، يحث الائتلاف المجتمع الدولي على تدعيم جهوده لتحقيق الامتثال العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويطالب الهند وإسرائيل وباكستان بالانضمام إلى تلك المعاهدة، بوصفها دولا خالية من الأسلحة النووية، ووضع منشآتها تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إلغاء انسحابها المعلن من المعاهدة، واستعادة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإعادة الانضمام إلى المحادثات السداسية الأطراف، بهدف إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي.

وسيكون المؤتمر الاستعراضي منعطفا أساسيا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نكرر الدعوة التي أطلقها مجلس الأمن في قراره ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، بأن تبذل الدول الأطراف كل جهد لتكثيف مشاركتها لضمان نتيجة إيجابية لذلك المؤتمر. وفي المؤتمر الاستعراضي، سنقيّم تنفيذ المعاهدة، وبخاصة الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف في المؤتمرات الاستعراضية السابقة، ولا سيما مقررات وقرارات مؤتمر الاستعراض والتمديد المعقود في عام ١٩٩٥، والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وستكون الدعوة إلى التنفيذ الكامل لتلك الالتزامات، وإلى تقييم التحديات العديدة التي تواجهها معاهدة عدم انتشار السلاح النووي، مناسبة ملائمة وفي وقتها أيضا.

وفي هذا الصدد، لا يزال الائتلاف يشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم كاف حتى الآن في تنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ نحو نزع السلاح النووي، التي اتفقت عليها جميع الدول الأطراف في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠، وسنواصل العمل في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠، للوصول إلى نتيجة تضمن تقدما أكبر في مجال نزع السلاح النووي.

ويلاحظ ائتلاف البرنامج الجديد بارتياح تجدد اهتمام القادة الدوليين بنزع السلاح النووي الذي أعرب عنه، بين أمور أخرى، أثناء مؤتمر قمة مجلس الأمن بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، الذي عُقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6191)، والذي أفضى إلى اتخاذ القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، وهو يؤكد في هذا الصدد الحاجة الملحة إلى اتخاذ خطوات محددة وشفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة عنها، لتحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

ويرحب ائتلاف البرنامج الجديد بالتطورات الهامة في مؤتمر نزع السلاح هذا العام، التي وصلت إلى توافق آراء بشأن برنامج عمل، بعد أكثر من عقد من الزمن. وينبغي ألا يُترك الزخم الإيجابي الذي نشأ هذه السنة ليخبو، وندعو جميع أعضاء المؤتمر إلى اغتنام الفرصة والسعي إلى بداية مبكرة للعمل الموضوعي أثناء دورة عام ٢٠١٠. ونتوقع من الأفرقة العاملة المعنية بالمسائل الجوهرية في برنامجها أن تطلق مناقشاتها الموضوعية، وأن تبدأ المفاوضات بشأن إبرام معاهدة قابلة للتحقق، تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو المتفجرات النووية الأخرى، وتأخذ في الاعتبار أهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها معا.

وننظر بإيجابية أيضا إلى احتمالات المزيد من التصديقات على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي جرى تعزيزها إلى حد كبير بالالتزام الذي تعهدت به الولايات المتحدة بمتابعة التصديق على المعاهدة. ومع أن تصديق جميع دول المرفق ٢ لازم لبدء نفاذ المعاهدة، فإننا نرحب ترحيبا حارا بالتصديقات الأخيرة من جانب موزامبيق، ملاوي، لبنان، ليبريا وسانت فنسنت وجزر غرينادين، مما يقرب المعاهدة إلى العالمية. وفي هذا الصدد، يعيد ائتلاف البرنامج الجديد تأكيد معارضته لتجارب السلاح النووي، ونتشاطر القلق العميق إزاء الانفجار التجريبي النووي الذي أعلنت عنه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٥ أيار/مايو هذا العام. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز لإيجاد خلف لمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. ويأمل ائتلاف البرنامج الجديد في أن يلبي كلا الجانبين الموعد النهائي الذي حدده رئيس الولايات المتحدة أوباما والرئيس الروسي ميدفيديف، ويوقعا قبل انتهاء صلاحية المعاهدة الحالية في كانون الأول/ديسمبر هذا العام.

ويرحب الائتلاف أيضا بجميع الجهود الرامية إلى تحقيق الشفافية التي تعهدت بها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يشجع الائتلاف أخذ زمام مبادرات لزيادة الشفافية، ويبقى على اعتقاده بأنه ستكون هناك جدوى في مواصلة التقدم بشأن تلك المبادرات، تمهيدا للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

وعلى صعيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، يود الائتلاف أن يشير إلى تطورين بارزين جدا عام ٢٠٠٩ – هما بدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، التي وُقّعت في سيميبابالاتينسك، وبدء نفاذ معاهدة بيليندابا، التي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وهاتان المنطقتان تنضمان إلى مناطق عديدة خالية من الأسلحة النووية، قائمة

ومستقرة في العالم، مما يرفع مجموع عدد البلدان الخاضعة لأنظمة إقليمية سارية النفاذ إلى ١١٦ بلدا. وهذه المبادرات تعزز السلم والأمن العالميين والإقليميين، وترسخ عدم الانتشار النووي وتسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. ويتطلع ائتلاف البرنامج الجديد إلى مناطق أخرى تتبع هذا المساق، ويأمل في إمكانية اتخاذ خطوات أخرى بجهود دولية متضافرة، ووفقا للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح (القرار S-10/2)، وللمبادئ التوجيهية للجنة نزع السلاح لإنشاء مناطق خالية من السلاح النووي في العالم، وبخاصة في الشرق الأوسط (A/CN.10/1999/CRP.4، المرفق). ونعتقد أيضا أنه يمكن للآليات المعززة للتعاون والتشاور بين المناطق القائمة والخالية من الأسلحة النووية أن تُسهم إسهاما كبيرا في النهوض بالبرنامج الدولي لنزع السلاح. وسيُشكل المؤتمر الثاني لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، الذي سيُعقد في نيويورك، قبيل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، مناسبة للإسهام في تحقيق ذلك الهدف.

ويرحب ائتلاف البرنامج الجديد بالاهتمام العالمي المتجدد بالحاجة إلى إحراز تقدم نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. والقيادة التي أظهرتها الأطراف الرئيسية تعطي زخما هاما لجهودنا الرامية إلى إنقاذ العالم من الأسلحة النووية، ولكن علينا جميعا مسؤولية اغتنام الفرصة الماثلة أمامنا.

إن ائتلاف البرنامج الجديد سيضطلع بدوره في الوصول إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، يكون أكثر أمنا وأمانا لنا جميعا. وكما حدث في السنوات السابقة، فإن الائتلاف سيقدم إلى اللجنة مشروع قرار (A/C.1/64/L.54). ومشروع القرار يعبر عن موقفنا حيال القضايا التي نعتبرها ذات أهمية قصوى بخصوص نزع السلاح النووي. ونأمل ببناء قاعدة تأييد عريضة له وبأن يتم، والوضع الأمثل، هو اعتماده بدون تصويت.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لقيادة عمل اللجنة الأولى. كما نرحب بنائبي الرئيس اللذين انتخبا معكم ونؤكد لكم على أنكم ستحظون بدعم وفد بلدي في كل الأوقات. ويؤيد وفد بلدي تماما البيان الذي أدلى به ممثل البرازيل قبل لحظات بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد.

إن وجود الأسلحة النووية في حد ذاته وليس انتشارها وحده يشكل تهديدا للبشرية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل الحاجة إلى اتخاذ تدابير ملموسة لوضع حد لذلك التهديد. ويجب على العالم أن يدرك أن طريق الأسلحة هو طريق نحو انعدام أمنه. وينبغي أن يعود الحوار والتعاون الدولي إلى المكانة اللائقة بهما. فهما ليسا أفضل الأدوات لضمان السلام فحسب، ولكنهما أيضا أداتان ضروريتان لكفالة تحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة في البلدان في جميع أرجاء المعمورة.

ولحسن الحظ، فقد أتيحت منذ الدورة الماضية فرصة سانحة أسفرت عن سلسلة من المؤشرات الإيجابية التي تشجعنا على مواصلة العمل من أجل نزع السلاح. فقد اعتمد مؤتمر نزع السلاح، أخيرا وبعد ١٢ عاما من الجمود، برنامج عمله. وتجري مفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن إبرام معاهدة لتحل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الإستراتيجية التي ينتهي سريانها في نهاية هذا العام. وتكلم رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، عن الحاجة إلى إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. والمكسيك تأمل في أن يمكن هذا الزخم الجديد من المضي قدما بمسألة نزع السلاح على نحو إيجابي وفي أن يظهر المجتمع الدولي

بأسره الإرادة السياسية اللازمة أيضا للوفاء بالتزاماته في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي هذا السياق وبينما تقر المكسيك بالحدث التاريخي المتمثل في اعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح في أيار/مايو الماضي، فإنها تدعو ذلك المحفل إلى تجاوز ما فعله في عام ٢٠٠٩ والبدء في عمله الموضوعي لعام ٢٠١٠ في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن يشمل ذلك التفاوض بشأن صك ملزم قانونا يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ويدعو بلدي أعضاء المؤتمر إلى إظهار الإرادة السياسية اللازمة للسماح لذلك المحفل بالاضطلاع بولايته والإسهام على نحو هام في الإجراءات الملموسة الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

ترحب المكسيك كذلك باجتماع القمة الأخير لمجلس الأمن بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي (انظر S/PV.6191) وباتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) الذي يقر بالحاجة إلى العمل من أجل إقامة عالم أكثر أمنا وخال من الأسلحة النووية. ويدعو القرار جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الانضمام إليها بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، الأمر الذي من شأنه السماح لها بتحقيق تغطية عالمية. كما تدعو المكسيك جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى الوفاء بجميع واجباتها والتزاماتها بموجب المعاهدة.

وفي هذا السياق، فإن ثمة مهمة متبقية تتمثل في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وترحب المكسيك بإعلان رئيس الولايات المتحدة سعيه إلى تصديق بلده على هذا الصك. ونأمل أن يحدث ذلك سريعا. وبالتأكيد سيشجع تصديق الولايات المتحدة على المعاهدة الدول الأخرى على التصديق وبالتالي يقربنا من بدء نفاذ المعاهدة. ومرة أخرى، ندعو الدول التي لم توقّع على المعاهدة و لم تصدّق عليها بعد، وبخاصة دول المرفق ٢، إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

لقد أبرزت التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أيار/مايو الماضي مرة أخرى الحاجة الملحة إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأدانت حكومة بلدي التجربة بأشد العبارات باعتبارها ممارسة مستهجنة. وتكرر المكسيك النداء الموجه إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل العودة فورا إلى المحادثات السداسية الأطراف. وندعو ذلك البلد إلى الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩). ويأمل بلدي بأن تعمل جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معا لضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ وكذلك لتعزيز نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن ما يتسم بأقصى أهمية هو أن تؤكد الدول الحائزة للأسلحة النووية مجددا على التزامها الراسخ والدائم بالجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي وأن تؤكد مجددا التزامها بنتائج المؤتمرين الاستعراضيين للمعاهدة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، بما في ذلك الخطوات العملية الـ ١٣ التي اعتُمدت بتوافق الآراء للمضي قدما على طريق نزع السلاح.

تؤيد المكسيك حق جميع الدول في الاستفادة من استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية طالما أن ذلك يحدث تحت الإشراف الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا السياق، تحث المكسيك مجددا حكومة جمهورية إيران الإسلامية على التعاون مع الوكالة بفعالية وبدون إبطاء. وندعو تلك الدولة إلى اتخاذ كل التدابير الضرورية لحل جميع المسائل المعلقة بخصوص برنامجها النووي على نحو شفاف وسريع للإسهام في صون السلام والأمن الدوليين والامتثال للنظام القانوني الذي أرسته معاهدة عدم الانتشار

والتزاماتها. ومن أجل الإسهام أيضا في تهيئة مناخ مؤات للمفاوضات، نعيد التأكيد على مطالبة إيران بالتعليق الفوري لنشاط تخصيب اليورانيوم. وهذا أمر ضروري باعتباره تدبيرا لبناء الثقة ويتماشى مع أحكام قرارات مجلس الأمن. وتأمل المكسيك في أن تسفر المحادثات بين إيران والمجموعة التي تعرف باسم مجموعة الخمسة الدائمين زائدا واحد عن حل لهذا الخلاف. ونرحب بنتائج الجولة الأولى المعقودة في الأسبوع الماضي.

إن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، ومعترف بها دوليا وقائمة على اتفاقات تنضم إليها الدول بمحض إرادتها، يعزز السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي ويقوي نظام نزع السلاح وعدم الانتشار ويسهم في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

ولهذا السبب، تبذل المكسيك جهودا مشتركة لكفالة نجاح المؤتمر الثاني للدول الأطراف وفي المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها، الذي سيعقد في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في نيويورك. ونأمل في أن تقدم جميع الدول دعمها الثابت لهذا المؤتمر. وقد حصلنا على دعم مجلس الأمن لهذه المبادرة من خلال قراره ١٨٨٧ (٢٠٠٩). وعلاوة على ذلك، ندعو جميع دول الشرق الأوسط إلى تيسير التطبيق السريع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأنشطة النووية في المنطقة. وهذا أمر أساسي لصياغة اتفاقات نموذجية وخطوة ضرورية صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة، مع إيلاء الاهتمام الواجب للشروط السياسية المسبقة الرئيسية لتحقيق هذا الهدف.

كما تدعو المكسيك مرة أخرى إلى الإزالة الكاملة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ونقر بأهمية تدمير الأسلحة الكيميائية ضمن الجداول الزمنية المتفق عليها. وندعو مرة أخرى إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن نعالج المشاكل المتصلة باستحداث الأسلحة التقليدية وتكديسها واستخدامها. وتشمل هذه الأسلحة الذخائر العنقودية والألغام والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي نفس السياق، تعتقد المكسيك أن التفاوض على اتفاقية الذخائر العنقودية واعتمادها يشكلان معلما هاما في تطوير القانون الإنساني الدولي وتدوينه وتحديد الأسلحة. وحاليا وقعت على الاتفاقية ١٠٠ دولة وصدقت عليها ٢١ دولية، بما في ذلك بلدي. وندعو إلى انضمام مزيد من الدول لهذا الجهد، ونأمل أن يفضي هذا إلى كفالة عدد التصديقات اللازمة على الاتفاقية للتعجيل بالبدء بنفاذها.

ويعتقد وفدي أن المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية أوتاوا، المقرر أن يعقد في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، سيشكل فرصة قيّمة لاستعراض النتائج التي تحققت على مدى ١٠ أعوام من نفاذ الاتفاقية، وينبغي أن يؤدي إلى اتخاذ إجراء فعال لتعزيز تنفيذها وعالميتها. وستشارك المكسيك بفعالية في ذلك المؤتمر بهدف كفالة تجسيد ما أحرز مؤخرا من تقدم في مجال القانون الإنساني الدولي في الوثائق التي ستعتمد في ذلك الحدث. وينطبق ذلك بصورة خاصة على مسألة مساعدة الضحايا.

وتتشرف المكسيك بانتخابها لتولي رئاسة الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للثقة التي وضعت في المكسيك. ولدى المكسيك تجربة كبيرة في

مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وقد شاركت بفعالية في برنامج العمل منذ عام ٢٠٠١. وقدمنا مبادرات تمكن من التنفيذ الشامل وعملنا على تعزيز واتخاذ تدابير تكميلية تروم مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة بصورة فعالة. ولذلك السبب، سيتابع بلدي عن كثب المفاوضات بشأن مشاريع قرارات هذا العام التي تتناول الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وخلال تلك المفاوضات، سيعرب وفد بلدي بوضوح عن اهتمام رئيس الاجتماع بأن يعتمد الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين تنفيذا شاملا لبرنامج العمل خلال الاجتماع، بما في ذلك الجوانب التقنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة واتخاذ تدابير ملموسة تركز على الشواغل الإنسانية والمنع.

وتتمثل مسألة أخرى نود إثارتها في هذا الوقت في عملية عقد معاهدة للاتجار بالأسلحة. وما انفكت المكسيك تعتبر أن عمليات نقل الأسلحة التقليدية والاتجار بها على نحو غير مسؤول تتسبب بزعزعة الاستقرار، وتأجيج أنشطة الجريمة المنظمة، وتقويض سيادة القانون، ويمكن أن تسهم في انتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وينبغي أن نتخذ خطوات ملموسة لتهيئة الظروف اللازمة لإنشاء آلية للتفاوض في المستقبل على عقد معاهدة تشمل الإشارة إلى احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. ويجب أن نقطع التزامات بمنع عمليات نقل الأسلحة بصورة غير مسؤولة وتشمل معايير موضوعية وشفافة وغير تمييزية تمنح اليقين القانوني للمستوردين والمصدرين، مع منع تحويل الأسلحة إلى السوق السوداء. ولدى إنشاء هذه العملية الهامة للتفاوض، سيكون لزاما على جميع الدول أن تتخذ موقفا بناءا ومرنا، مما سيمكننا من التوصل إلى حل وسط والاتفاق بوضوح على الخطوات اللازمة للمضي صوب عقد معاهدة للاتجار بالأسلحة، وبالتالي كفالة الاستخدام المسؤول للوقت والموارد المالية التي تضعها المنظمة تحت تصرفنا.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أنوه بالإسهامات التي قدمها المجتمع المدني في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وأن استرعي الانتباه إلى نتائج المؤتمر السنوي الثاني والستين لإدارة شؤون الإعلام والمنظمات غير الحكومية الذي عقد في الشهر الماضي في مكسيكو. وقد طالب وفد بلدي بتعميم هذه النتائج بوصفها وثيقة رسمية (انظر S/2009/477).

ونؤكد مجددا على التزام المكسيك بالعمل من أجل نزع السلاح. وإذ نفعل ذلك، نناشد جميع الأطراف أن تغتنم الفرصة التي أشرنا إليها آنفا، التي تبين أنه إذا لم نهن فيما نبديه من إرادة والتزام واهتمام، يمكننا أن نحولها إلى إجراءات ملموسة.

السيد باليرو بريسنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بتهنئة وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية. ويسعدنا أن نرى الممثل الموقر لجمهورية أوروغواي الشرقية، السفير خوسي لويس كانسيلا، يترأس عمل هذه اللجنة الهامة. كما نتقدم بتهانينا إلى أعضاء المكتب الجدد. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

وتؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية مجددا على التزامها بتحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ومن ثم، يقر بلدي بأن ذلك طريق سريع صوب مكان لا تعيش فيه البشرية تحت التهديد باستخدام هذا النوع من الأسلحة أو في ظل احتمال استخدامه. ويشكل نزع السلاح العام والكامل هدفا يرتبط ارتباطا وثيقا ببلوغ عالم يسوده السلام. و فنزويلا على اقتناع بأن الجهود الدولية في مجال نزع السلاح العام والكامل يجب بذلها بالترادف مع بلوغ هدفي منع الانتشار النووي أفقيا ورأسيا. وهذه عملية مترابطة. ولن تمضي قدما حتى تبادر القوى النووية باتخاذ إجراءات ملموسة وتفي بما تعهدت به من التزامات.

بعد المؤتمر الاستعراضي الخامس في عام ١٩٩٥، الذي وافق على تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، كان هناك بصيص أمل بأن تعمل الدول الأطراف جنبا إلى جنب من أجل إحراز تقدم في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وتعمق هذا الشعور بعد المؤتمر الاستعراضي السادس عام ٢٠٠٠ الذي أسفر عن اعتماد الخطوات العملية الـ ١٣ لنزع السلاح. وللأسف، أحبط تحقيق هذه الأهداف بسبب عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض الدول النووية التي تتنصل عن التزاماتها الدولية. وكان لهذه الحالة تأثير سلبي على مناخ الحوار والتفاهم الذي ينبغي أن يسود في المحافل المتعددة الأطراف المكلفة بالتفاوض بشأن الاتفاقات والتدابير المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

ومع ذلك، ينبغي الترحيب باعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح بعد ١٢ سنة من الشلل والجمود بسبب المواقف التي تتخذها بعض البلدان، وهي تخالف روح الحوار والتعاون التي ينبغي أن تسترشد بها العلاقات بين الدول ذات السيادة.

أما على الجانب الإيجابي فهناك المفاوضات بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين، الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، بشأن إجراء تخفيضات في ترساناتهما النووية. ونأمل أن تتمكن الدولتان من التواصل إلى اتفاقات تراعي مبدأي الشفافية والتحقق.

ترى فنزويلا أن هذه المفاوضات خطوة في اتجاه نزع السلاح العام الكامل ولكنها لا تشكل، بأي حال من الأحوال، الالتزامات الضرورية الوحيدة لنزع السلاح وعدم الانتشار. إن اجتماع القمة الذي عقد في الآونة الأخيرة (انظر S/PV.6191) وشارك فيه رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مجلس الأمن يعد حدثا هاما آخر. لقد أسفر ذلك الاجتماع عن قرار حدد سلسلة من المبادئ مع نية محتملة في المضي قدما بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار (انظر القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)).

لا يود وفدي الآن الخوض في مضمون ذلك القرار. ومع ذلك، يود وفدي الإعراب عن رفضه لأية مبادرة تسعى إلى عدم الاعتراف بنظام نزع السلاح المتعدد الأطراف الذي وضع سابقا بالتفاوض في المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة أو نزع الشرعية عنه، أو تسعى إلى تخفيف الطابع التقني وغير المسيس للمؤسسات التي أنشئت لتعالج هذه المسألة. يشعر وفد بلدي بالقلق لإنكار حق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المشاركة في صياغة ذلك الصك. ونظرا للأهمية الكبيرة التي يحظى بها ذلك الصك، ينبغي أن تنظر فيه جميع الدول الأعضاء بلا استثناء.

تعتقد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن الأولويات المتفق عليها في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (انظر دإ-٢/١٠) ما زالت سارية إلى حد كبير. وهذا صحيح إذا راعينا أن عملية تحديث الأسلحة النووية استمرت بمعدل متسارع وضار. ولهذا السبب، يخصص لها أرقام لم يسبق لها مثيل وتبعث على الصدمة في ميزانيات الأطراف المعنية. إن منح الضمانات السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية تدبير آخر يوليه بلدي أهمية خاصة.

وما زال هناك التهديد الكامن وخطر استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها. ونود بصفة خاصة أن نشير إلى أمر يستحق الثناء هو إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، على أساس الاتفاقات التي أبرمت بين الدول بحرية. ومن هنا، نؤكد مجددا على دعمنا لمعاهدتي تلاتيلولكو - وفنزويلا طرف فيها - وراروتونغا، وكذلك لمركز منغوليا باعتبارها دولة خالية من الأسلحة النووية، وللمعاهدة التي وقّع عليها مؤخرا في سيميبالاتينسك،

كازاخستان في عام ٢٠٠٦ ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. نرحب أيضا ببدء نفاذ معاهدة بليندابا في أفريقيا. ونؤيد عقد مؤتمر القمة الثاني للأعضاء في المناطق الخالية من الأسلحة النووية المزمع عقده في العام المقبل بنيويورك.

تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية من جديد تأييدها الاقتراح بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، في أقرب وقت ممكن وفقا لقرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. من الضروري أن تتخلى إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار و لم يعلن عن نيته القيام بذلك، عن حيازة الأسلحة النووية وأن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدون تأخير، وأن تخضع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونحن نعترض على الممارسات غير المرغوب فيها التي تقوض مبدأ المساواة القانونية بين الدول. هناك جهود لفرض الامتثال بصورة تمييزية للالتزامات الناشئة عن الاتفاقات الدولية على بعض الدول، وفي الوقت نفسه إعفاء دول أخرى من ذلك.

تؤكد فنزويلا من جديد الحق غير القابل للتصرف الذي تتمتع به الدول لتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية بدون تمييز وبشكل خاص عند الإشارة إلى حالات البلدان النامية التي ترغب في تنويع مصادر الطاقة لديها وتحقيق الاستقلال في مجال التكنولوجيا.

تود فنزويلا أن تعرب عن قلقها حيال احتمال نشر منظومات الأسلحة في الفضاء الخارجي، مما قد يؤدي إلى إطلاق سباق للتسلح لا يمكن التنبؤ بعواقبه المدمرة للسلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وندعو إلى تعزيز النظام القانوني الدولي المعمول به حاليا فهو، من ناحية، يتيح المجال للقضاء على خطر تسليح الفضاء الخارجي، ومن ناحية أخرى، يؤكد من جديد التوجه السلمي الذي ينبغي أن يسترشد به البحث والتطوير في الفضاء لصالح الإنسانية على سبيل الحصر. ونشعر بالقلق البالغ حيال نشر قوات بلدان معينة للمنظومات الدفاعية المضادة للقذائف. ومن خلال هذه المنظومات يُسعى إلى الحصول على مزايا استراتيجية بطريقة انتقائية على حساب المصالح الأمنية للدول الأخرى.

تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية من جديد على دعمها لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، باعتباره صكا سياسيا من الطراز الأول عندما يتعلق الأمر بتوجيه الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي لمكافحة هذا النشاط غير المشروع. ونحن مقتنعون بأن المجتمع الدولي لا بد أن يعمل باتجاه التفاوض بشأن إبرام صك دولي ملزم قانونا بشأن وضع العلامات على هذه الأسلحة وتعقبها من أجل مكافحة الجرائم المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونثمن عاليا الجهود الحالية المبذولة لمكافحة عمليات السمسرة غير المشروعة.

إن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لديها واحد من أدنى مستويات الإنفاق العسكري في العالم. وكل الإحصاءات توضح هذا بجلاء. غير أننا نعتقد أن هناك محاولات لا مبرر لها لقرع جرس إنذار بالإشارة إلى حيازة وتجديد الأسلحة التقليدية بوصفها سباقا للتسلح، كما نسمع من بعض البلدان في المنطقة. هناك حالات تهدد السلام في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وهي نابعة بوجه خاص من إنشاء سبع قواعد عسكرية تابعة للولايات المتحدة في كولومبيا. وقد أثار هذا مناخا من عدم الثقة في المنطقة. وذكر الرئيس هوغو شافيز فرياس، في كلمة أمام الأمم المتحدة مؤخرا، التالي: ”هذه القواعد (العسكرية) السبع هي تهديد ليس لإمكانية إحلال السلام في كولومبيا فحسب ولكنها أيضا تهدد السلام في أمريكا اللاتينية“.

ولهذا السبب، من الأهمية بمكان أن نقتبس من الإعلان المشترك للاجتماع الاستثنائي لمجلس رؤساء دول اتحاد أمم أمريكا الجنوبية الذي عقد في باريلوتشي، الأرجنتين، في آب/أغسطس ٢٠٠٩، الذي قرر:

”التأكيد من جديد على أن الوجود العسكري الأجنبي، بوسائله وموارده المرتبطة بأهدافه الخاصة، يمكن أن يهدد سيادة وسلامة أراضي أية دولة أمريكية جنوبية وبالتالي السلام والأمن في المنطقة“.

ونود أن نذكّر كل الحاضرين هنا بأن بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي عانت من التدخلات العسكرية التي قامت بها قوى إمبريالية أجنبية وكانت النتائج مروعة.

أخيرا، يؤكد وفد فنزويلا من جديد على التزامه الكامل بتعزيز عالم أكثر أمنا وأكثر سلما. ويعرب وفدي عن احترامه لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكّر الممثلين بأنه لا يزال لدينا أربعة متكلمين في قائمتنا لهذا الصباح. لقد حددنا مدة ١٠ دقائق للبيانات التي يُدلى بها بصفة وطنية وأحث الوفود على التقيد بهذا الإطار الزمني حتى نتمكن من إنهاء عملنا اليوم كما هو مقرر.

السيد ثالمان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بياني بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى وأؤكد لكم على الدعم الكامل لوفدي. إن سويسرا على ثقة بأن تحسن المناخ الذي يبدو الآن في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي سينعكس في مناقشاتنا القادمة. ويأمل وفدي أن يؤدي توفر مزاج أكثر تطلعا إلى تحقيق نتائج ملموسة، وأن يتجلى أيضا، في جملة أمور، في زيادة عدد القرارات التي تتخذ بتوافق الآراء.

تنعقد الدورة السنوية للجنة الأولى في وقت يكتسب مجتمع نزع السلاح الأمل والإلهام نتيجة حصول أحداث مشجعة. وأود، في هذا الصدد، أن أبرز عدة تطورات إيجابية. في نيسان/أبريل من هذا العام، هيأ الرئيسان أوباما وميدفيديف مناخا إيجابيا بإصدار بيان مشترك في لندن ألزما فيه البلدين بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، بدءا بإجراء تخفيضات في ترسانتهما. وتأمل سويسرا أن تتمخض مفاوضات متابعة معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية عن اتفاق تاريخي جديد بشأن إجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة الاستراتيجية. وعلى المستوى المتعدد الأطراف، شهدنا جوا اتسم بتحسن كبير في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. وتسنى الاتفاق بسرعة على المسائل الإجرائية وأضحت الدول أقرب إلى اعتماد مجموعة شاملة من التوصيات للمؤتمر الاستعراضي المقبل.

لقد اعتمد مؤتمر نزع السلاح في جنيف برنامج عمل لأول مرة منذ ١٢ عاما. ولم يعترض أي وفد على بدء المفاوضات بشأن عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية بغية مكافحة الانتشار النووي والعمل باتجاه نزع السلاح. وأخيرا، وخلال العام المنصرم، قدمت فرادى الدول أو الأطراف الفاعلة الدولية والسياسيون عددا من الاقتراحات والخطط لتحريك جدول أعمال نزع السلاح إلى الأمام. لقد وجدت هذه المبادرات تأييدا واسع النطاق من جانب المجتمع المدني، الذي ظل يدعو إلى اتخاذ خطوات جذرية نحو مبادرة الصفر الشامل.

ونحن نرحب بهذه التطورات المشجعة ونشاطر التوقعات العالية التي ولدها هذا الزخم الجديد. لكن وفدي يرى أيضا التحديات الكبيرة التي تقترن بهذه الفرصة السانحة. وفي حين أن الكلمات والنوايا الحسنة لازمة لتوفير جو إيجابي فإنها لن تحرك وحدها جدول أعمال نزع السلاح قدما.

ما يلزم هو العمل الحقيقي. وهذا ينطوي على امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها في مجال نزع السلاح. ويعني، في نفس الوقت، أنه على كل الدول أن تحترم التزاماتها بعدم الانتشار النووي والتعاون بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تسهم من خلال كل أعمالها في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة. إن إحراز تقدم في مجالات أساسية معينة سيكون مهما بشكل خاص لتمكين جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي من المضي قدما.

أولا، من المهم تماما أن يرقى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ إلى مستوى توقعاتنا. ثانيا، لا بد أن تستفيد دورة عام ٢٠١٠ لمؤتمر نزع السلاح من التطورات الايجابية التي حدثت هذا العام. ثالثا، يجب تحقيق تقدم باتجاه دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. رابعا، يجب أن يرافق التخفيضات الكمية في الترسانات النووية تطورات إيجابية في الطابع النوعي. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، إحراز تقدم بخصوص تقليص دور الأسلحة النووية في المذاهب الوطنية أو في ما يتعلق بمسألة خفض مستوى التأهب للأسلحة النووية. وسيعود الوفد السويسري بتفاصيل أوفى في ما يتعلق بهذه القضايا وقضايا أخرى في إطار المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة النووية.

وإذا كانت الأسلحة النووية تمثل تحديات كبيرة للمجتمع العالمي، فإن المسائل التي تثيرها الأسلحة التقليدية تستدعي اهتمامنا الكامل أيضا. وأود أن أركز على بضعة عناصر ذات أهمية خاصة في هذا المجال. إن عام ٢٠٠٩ يصادف الذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وكان لسويسرا شرف ترؤس المعاهدة هذا العام. ويتجلى النجاح العالمي لهذا الصك بوضوح في الامتثال، حتى أبعد من الاتفاقية، لمعاييرها الصارمة لمكافحة الألغام المضادة للأفراد وآثارها العشوائية.

ومع اقترابنا من المؤتمر الاستعراضي الثاني، أي مؤتمر قمة كارتاخينا لعالم خال من الألغام، تُتاح الفرصة الآن أمام الدول الأطراف لكي تعيد تأكيد التزامها بهذا الحظر الفريد والدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية ستُتاح لها بدورها فرصة جديدة لتوضيح موقفها، ونحن نشجعها على المشاركة، بصفة مراقبين، في مؤتمر القمة لعالم خال من الأسلحة النووية، بين أمور أخرى. كما ينبغي لنا أن نطالب هذه الدول بالموافقة على مشروع القرار المعنون ”تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام“ (A/C.1/64/L.53).

واستلهاما من المكافحة الناجحة للألغام المضادة للأفراد، تم الاتفاق على حظر صارم للذخائر العنقودية في دبلن في السنة الماضية، في صيغة اتفاقية الذخائر العنقودية. وفيما يعمل بلدي لتصديق هذا الصك، ويحضر للوفاء بالالتزامات الأساسية لهذه الاتفاقية، يفكر مليا في أفضل السبل لدعم تنفيذها أيضا. وتعتقد سويسرا أنه من المهم البناء على الخبرات الماضية، ونأمل من الاجتماع الأول للدول الأطراف في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن يمكن من وضع الهياكل اللازمة لتنفيذ بنود الاتفاقية.

أما في ما يتعلق بالذخائر العنقودية أيضا، فقد قمنا بتحليل نتائج فريق الخبراء الحكوميين، الذي تم تشكيله في إطار اتفاقية أسلحة تقليدية معينة. ونرحب بالموقف الإيجابي الذي أظهره المشاركون في هذه العملية الصعبة ونحيط علما بترحيب المستخدمين والمنتجين بالموافقة على معيار للذخائر العنقودية في الاتفاقية المذكورة. لكننا غير مقتنعين بأن النص الأخير الذي قدمه الرئيس متين بالقدر الكافي لمعالجة الشواغل الإنسانية المعروفة جيدا الآن والتي لا يمكن لأحد أن

يتجاهلها اليوم. ومع إدراكنا بأنه لا يزال من الضروري إيجاد تسوية مرضية، نعتقد أنه من الممكن استحداث صك مكمل بشأن الذخائر العنقودية في إطار اتفاقية أسلحة تقليدية معينة.

وختاما، نود أن نغتنم هذه الفرصة لاسترعاء الاهتمام إلى تقرير الأمين العام المعنون ”تعزيز التنمية عن طريق الحد من العنف المسلح ومنعه“ (A/64/228). ويطيب لنا أن نشكر الأمين العام على تقريره الشامل الذي يتناول الجوانب المختلفة للعلاقة بين العنف المسلح والتنمية، والذي يعتبر العنف المسلح مشكلة ناشئة تقوض التنمية وتشكل عقبة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإلى جانب دول أخرى مماثلة في التفكير، تواصل سويسرا بذل جهود كبرى في إطار عملية إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية (A/63/494، المرفق الأول)، لتحقيق إدراك أوسع للأثر السلبي للعنف المسلح على التنمية. لذا، تود سويسرا أن تدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في متابعة تقرير الأمين العام في الجمعية العامة.

السيدة أيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ جميع أعضاء المكتب، على انتخابكم لمناصبكم الرفيعة، وأتمنى لكم النجاح أثناء هذه الدورة للجمعية العامة.

ويبدو أن العالم استطاع أن يتغلب على الركود الطويل الأجل في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، الذي شهدناه في السنوات الأخيرة. فمن الإنصاف القول اليوم أن التطورات الإيجابية الأخيرة تعطينا الأمل والتشجيع في التقدم وتحقيق أهداف بعيدة المدى نحو عالم أفضل وأكثر أمانا. ومن بين هذه التطورات المشجعة، يمكننا أن نذكر تعهدات الرئيسين الروسي والأمريكي بتخفيض الترسانات النووية في بلديهما؛ والتزامات الولايات المتحدة بالسعي إلى عالم خال من الأسلحة النووية، وبمواصلة التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وإحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح؛ والوثيقة الختامية الناجحة نسبيا للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠.

ونرحب ترحيبا خاصا بنبرة التفاؤل للحدثين اللذين عُقدا في ٢٤-٢٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام، وهما المؤتمر السادس المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومؤتمر القمة الأول لمجلس الأمن، المخصص لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها. ومن المفروض أن يغتنم المجتمع الدولي الزخم الجديد، ونعتقد أن للأمم المتحدة دورا مركزيا تؤديه في هذه العملية.

ويبقى احتمال انتشار الأسلحة النووية، بموازاة خطر الحصول عليها واستخدامها من جانب المنظمات الإرهابية، أحد أكبر المخاطر على البشرية. وباعتبار كازاخستان بلدا جرب أهوال التجارب النووية، وأقفل ثاني أكبر موقع في العالم لتلك التجارب، وتخلى طوعا عن رابع أكبر ترسانة نووية وصاروخية في العالم، لدينا الحق الأخلاقي المطلق في الدعوة إلى إجراء أكثر حسما في مجال نزع السلاح، وإلى الدعم القوي لنظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ينبغي الاعتراف بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الركن الأساسي لنظام عدم الانتشار النووي والأساس لنزع السلاح النووي، وستبقى كذلك. وهاتان العمليتان تكمل إحداهما الأخرى بصورة تبادلية. وكازاخستان تناضل من أجل نزع السلاح النووي الثابت والتدريجي، بتنفيذ الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لالتزاماتها النووية وغير النووية معا. ونحن ندعو هذه الدول إلى تكثيف جهودها لنجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠، الذي ينبغي أن تضمن وثيقته الختامية فعالية المعاهدة وعالميتها. وهناك ضرورة اليوم

لاتخاذ إجراء حتى أكثر حزما. وقد اقترح رئيسنا إعداد معاهدة عالمية جديدة، شاملة، أفقية وعمودية لعدم انتشار الأسلحة النووية وسيعتمد تشكيل المعاهدة الجديدة ومضامينها على اقتراحات جميع الدول المهتمة.

إن بدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي يمكن أن تقوم بدور حفاز في عملية عدم الانتشار، والتنفيذ الفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من الخطوات الرائدة في ذلك الاتجاه.

وفي هذه المرحلة، ينبغي للمجتمع الدولي بذل جهود مشتركة لإقناع الدول التسع التي لم توقّع على المعاهدة أو تصدّق عليها حتى الآن بأن تفعل ذلك. ومن جانبنا، فإننا نشارك بفعالية في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تنادي بتطوير وتشغيل نظام الرصد الدولي وتقنيات التفتيش الموقعي. وتمكن بلدي من إنشاء نظام رصد وطني متطور للغاية. وأدمجت خمس محطات عاملة في كازاخستان في نظام الرصد الدولي، وهي تُستخدم في رصد الاهتزازات الطبيعية والاصطناعية في المنطقة على مدار الساعة.

واستضافت كازاخستان أربع عمليات تفتيش موقعي في موقع التجارب السابق في سيميبالاتينسك. وكان التمرين الميداني المتكامل لعام ٢٠٠٨ حدثا لم يسبق له مثيل في نطاقه ونتائجه. فقد أتاح ذلك التمرين فرصة فريدة لاختبار معظم العناصر الرئيسية لنظام التفتيش الموقعي بطريقة متكاملة خلال فترة زمنية قصيرة.

ندعو جميع الدول أيضا إلى عدم تأخير صياغة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي ستكون خطوة مهمة باتجاه نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. وتقدر كازاخستان الدور الخاص للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وجميع الأنشطة النووية للبلد تُنفذ وفقا لمعايير الوكالة وتحت مراقبتها. وندعو جميع الدول الأطراف التي لم تف حتى الآن بجميع شروط الشفافية بموجب الاتفاقات مع الوكالة، بما فيها البروتوكول الإضافي، إلى أن تفعل ذلك.

ومن بين التدابير الفعالة لتعزيز نظام منع الانتشار إنشاء مصرف دولي للوقود النووي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكازاخستان مستعدة للنظر في إمكانية إقامة المصرف على أراضيها. ونؤيد أيضا مبادرة الولايات المتحدة الخاصة بعقد اجتماع قمة عالمي بشأن الأمن النووي في واشنطن، العاصمة، في ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

كان من بين الإسهامات الكبرى التي قدمتها كازاخستان ودول آسيا الوسطى لتنفيذ معاهدة عدم الانتشار النووي بدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتنا في آذار/مارس الماضي. وتتمثل السمة المميزة هذه المنطقة في أنها واقعة بين أكبر دولتين نوويتين. ويمكن للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية الاضطلاع بدور عملي كبير في منع انتشار المواد النووية غير الخاضع للمراقبة، وكذلك في مكافحة الإرهاب النووي. ونحن نعوّل على الدول النووية، في المقام الأول، لدعم منطقة وسط آسيا، مما يعني إمكانية تقديم ضمانات أمن سلبية لها.

ونرحب أيضا ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وتعتزم كازاخستان، بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٠، تحديد مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار باعتبارها واحدة من أولويات تلك المنظمة.

من الواضح أننا نشهد اليوم تبلور حالة جغرافية سياسية فريدة ووجود فرصة فريدة تسمح بإحراز تقدم على طريق بلوغ الهدف السامي المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية. ولهذه الأسباب، يعتزم وفد بلدي أن يقترح

خلال الدورة الحالية للجمعية العامة فكرة إعلان يوم دولي لإخلاء العالم من الأسلحة النووية. والهدف الرئيسي لهذه المبادرة هو زيادة الوعي العام في جميع أرجاء العالم بالتهديدات والأخطار التي يشكلها وجود الأسلحة النووية وبالحاجة إلى تيسير الجهود العالمية الرامية إلى بلوغ هذا الهدف. ويتماشى موضوع هذه المبادرة ونطاقها تماما مع المهمة والوظيفة الرئيسيتين للجنة الأولى حيث تطرح الدول الأعضاء اقتراحات مختلفة في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح وتناقشها. ونحن نعول على إسهامكم البنّاء ودعمكم.

يشكل انتشار الأسلحة التقليدية في أرجاء العالم تهديدا حقيقيا للحياة اليومية للكثيرين في جميع القارات. وكما قيل، فإن أسلحة كثيرة جدا ما زالت تقع في أيد غير مأمونة. والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة له تأثير سلبي على أمن الكثير من الدول وتنميتها، وبخاصة في مناطق العالم التي تشهد أزمات أو تعيش مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ويبرم سماسرة وتجار الأسلحة غير المشروعة صفقاتهم باستغلال الثغرات القانونية وانتهاك عمليات حظر توريد الأسلحة التي تفرضها الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي تعزيز جهوده في التصدي لنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها على نحو غير مشروع، بما في ذلك من خلال صكوك الأمم المتحدة. وبناء على الزخم المتزايد للاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، نعرب عن أملنا في أن يخرج الاجتماع الرابع المقبل من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين بنتائج ناجحة. وفي سياق إرساء معايير دولية مشتركة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها، فإن كازاخستان تؤيد القرارات التي تتخذ بتوافق الآراء وتقبلها جميع الدول الأعضاء.

وفي ختام بياني، أود أن أعرب عن أملي الصادق في أن تساعد الدورة الحالية للجنة الأولى في تهيئة الإرادة السياسية وتعهد جميع الدول الأعضاء بالتزامات قابلة للتحقيق من أجل إحراز تقدم في جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ اللجنة بأنه لم يتبق سوى ١٠ دقائق لهذه الجلسة وما زال هناك متكلم واحد وطلب لممارسة حق الرد.

السيد غوتيريز رينل (بيرو) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أولا أن أعبر عن ارتياحي الكبير لانتخابكم، السفير كانسيلا، رئيسا للجنة الأولى في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. أولا، نظرا لسجلكم المهني الواسع الذي يحظى بالتقدير والذي يتيح لنا أن نتوقع فترة ناجحة تحت قيادتكم وثانيا، لتولي ممثل لمنطقتنا مرة أخرى رئاسة عمل اللجنة الأولى. ونحن على ثقة بأن قيادتكم الحكيمة لجهودنا ستؤتي ثمارها. ومن هذا المنطلق، اسمحوا لي أن أبلغكم بدعم وفد بلدي الكامل. وتعرب بيرو أيضا عن تهانيها لجميع أعضاء مكتبكم.

قد يُنظر إلى عام ٢٠٠٩ باعتباره عاما عادت فيه قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار إلى صدارة جدول الأعمال الدولي. وأسهم في ذلك سلسلة من الأحداث المؤاتية، بما في ذلك، في جملة أمور، اعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح بعد ١٢ عاما من الجمود؛ والمفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي حول عقد اتفاقية لتحل محل معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية؛ وإعلان الولايات المتحدة الانفرادي عن أنها ستمضي نحو التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وجلسة مجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر والتي كانت نتيجتها اتخاذ مجلس الأمن

للقرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وكل هذه مؤشرات إيجابية وبيرو تشيد بها ويحدوها الأمل في أن تؤدي هذه المؤشرات إلى إحراز المزيد من التقدم الجوهري.

ينبغي ألا يدفعنا الزخم المؤاتي الذي نشهده في مجال نزع السلاح إلى نسيان التحديات التي ما زالت تواجهنا. وعلى سبيل المثال، فإن عدم بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد ١٣ عاما من صياغتها يسهم في استمرار تجارب مثل تلك التي شهدنا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجريها في أيار/مايو الماضي. وتدين بيرو بشدة التجربة التي تمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وتلتزم بيرو التزاما ثابتا بنزع السلاح والأمن الدولي. ويتجلى الدليل على هذا الالتزام في انضمامها إلى الصكوك القانونية الدولية بشأن هذا الموضوع. ومواقف بلدي بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية معروفة على نطاق واسع، وتتجسد في عمل بلدي في المجالات السبعة لجدول أعمال اللجنة الأولى. غير أنني أود أن أشير إلى بعض المسائل التي نهتم بها على نحو خاص.

وتضطلع بيرو، في نطاق إمكاناتها وما تواجهه من قيود، بالدور الذي يجب عليها الاضطلاع به ضمن مجتمع الأمم في مجال نزع السلاح. غير أننا جميعا نعلم أن أولويات نزع السلاح في البلدان المتوسطة الدخل والنامية لا تركز على نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، بل على الصلة بين هذه المجالات وغيرها من الميادين الأكثر قربا من واقعنا، مثل الألغام المضادة للأفراد والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والأهم منذ ذلك، النفقات العسكرية المفرطة، في جملة أمور. ونهتم على نحو خاص بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية، وتوحيد النفقات العسكرية ما يتصل بها من اتفاقات بشأن تدابير بناء الثقة.

ونحن نؤيد تعزيز السلام والتنمية وتخفيض الإنفاق العسكري وإعادة توجيه تلك الموارد إلى مشاكل أكثر إلحاحا مثل الجوع، والفقر المدقع، والأمية، ونقص فرص العمل، والعديد من التحديات الأخرى التي تواجه الإنسانية.

ونعتقد أن تدابير بناء الثقة أساسية للإسهام في المضي قدما صوب هذا الهدف. ولهذا السبب، فإننا، كما ذكر رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو في إعلان سانتياغو، في شيلي، في آب/أغسطس ٢٠٠١، نجدد التأكيد مرة أخرى على ضرورة تعزيز تدابير بناء الثقة المتبادلة وتدابير التعاون في مجال الدفاع، وأهمية القيام بالنفقات العسكرية بأقصى قدر من الشفافية ومع كفالة معرفة الجمهور بها على نحو كامل. ويشمل هذا الأمر تنسيق المشاركة الواسعة النطاق لبلداننا في نظام المعلومات بشأن شراء الأسلحة التقليدية التابع لمنظمة الدول الأمريكية، وفي سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

وبعد ذلك بعام، في تموز/يوليه ٢٠٠٢، عقد رؤساء دول أمريكا الجنوبية اجتماعا في غواياكيل بإكوادور، وأنشأوا منطقة السلام والتعاون في أمريكا الجنوبية، مما أدى إلى إعلان المنطقة دون الإقليمية منطقة للسلام والتعاون، ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فيما بينهم. كما التزموا بتوطيد منطقة السلام، في جملة أمور، من خلال تعزيز بناء الثقة والتعاون والتشاور المتواصل في مجالات الأمن والدفاع، والعمل المنسق في المحافل الدولية، والشفافية في مجال الأسلحة والحد منها – وأشدد على هذا الأمر – أي التقييد التدريجي من شراء الأسلحة في إطار النظام الذي أنشأته اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في مشتريات الأسلحة التقليدية، وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية،

وغيرهما من الآليات المتعلقة بالاتفاقيات الإقليمية والدولية في هذا المجال.

وعلى الرغم من وجود مؤشرات واضحة على توافر الإرادة، فإن إعلان منطقة سلام وتعاون في أمريكا الجنوبية لم يوقف المبالغ الطائلة من الأموال التي لا تزال تخصص للأسلحة، مثلما أشار إلى ذلك الرئيس ألان غارسيا في رسالة وجهها إلى وزراء الخارجية والدفاع في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، التي عممت أيضا بوصفها الوثيقة A/64/367.

وبالنظر إلى هذه الحالة، تبذل بيرو جهودا للمضي نحو اتخاذ تدابير ستسهم في تقييد النفقات العسكرية بشكل فعال وتدريجي بغية توفير قدر أكبر من الموارد لشعبنا تخصص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا الغرض، ستطلب بيرو تقديم الدعم والخدمات الاستشارية من المنظمات على الصعيدين الإقليمي والعالمي حتى يكون اقتراحنا موضوعا للبحث والتطوير، مع مراعاة التجارب التي اكتسبت في مناطق أخرى.

وتود بيرو أن تسهم في اغتنام هذه اللحظة المؤاتية في مجال نزع السلاح لتحقيق هذه المبادرة. وسنعمل بصورة جدية ومهنية وبالتزام كبير على مدى الأشهر القادمة. ونناشد الدول الأخرى أن تحذو حذونا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية، الذي يود الإدلاء ببيان ممارسة لحق الرد. وأذكّر الوفود بأن عدد بيانات ممارسةً لحق الرد يقتصر، وفقا للنظام الداخلي، على بيانين لأي وفد وبشأن أي موضوع في جلسة واحدة. وتحدد مدة البيان الأول بعشر دقائق، ومدة البيان الثاني بخمس دقائق.

السيد أسايش طلب توزي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشير إلى البيان الذي أدلى به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن برنامج إيران النووي كان وسيظل دوما للأغراض السلمية، على نحو يتسق تماما مع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفيما يتعلق بمرفق التخصيب في فاردو، أود أن أذكّر اللجنة بأن إيران، ووفقا لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ينبغي ألا تبلغ بإدخال المواد إلى المرفق سوى قبل ١٨٠ يوما من ذلك. وقد وجهت إيران رسالة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أي قبل الموعد المطلوب بمدة طويلة. ونأسف لإغفال بيان الاتحاد الأوروبي تماما التهديد الذي تشكله الرؤوس النووية الموجودة في الشرق الأوسط بحوزة نظام له تاريخ موثق جيدا في مجال العدوان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن أرفع الجلسة، أذكّر الوفود بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة ستغلق الساعة ١٨/٠٠ من يوم غد، الثلاثاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وأحث جميع الوفود التي لم تدرج أسماء ممثليها في القائمة بعد وترغب في ذلك على إدراجها في أقرب وقت ممكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.